العنوان:	أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري : دراسة نظرية وتطبيقية
المصدر:	الفكر المحاسبي - مصر
المؤلف الرئيسي:	عبدالملك، أحمد رجب
المجلد/العدد:	مج 15, ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الشهر:	يونيو
الصفحات:	1 - 54
رقم MD:	109402
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	مصر ، النظم المحاسبية ، حوكمة الشركات ، القوائم المالية ، الشركات المساهمة ، الأسواق المالية ، الأرباح ، إدارة الشركات ، التقارير المالية ، اتخاذ القرارات ، المستثمرون ، الوكالة ، الحوافز ، الإفصاح المحاسبي ، الأسواق المالية ، مراجعة الحسابات ، الإيرادات ، المصروفات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/109402

أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصرى *

– دراسة نظرية وتطبيقية –

دكتور/ أحمد رجب عبد الملك
أستاذ المحاسبة المساعد بكلية التجارة – جامعة سوهاج

مقدمة البحث :

انتشار ظاهرة التطويع المصطنع للأرباح لخدمة أغراض الإدارة يعرف بإدارة الأرباح ، وأن هذا المفهوم يتسع ليشتمل على مجموعة من الممارسات المحاسبية المختلفة ، منها ما هو داخل إطار المبادئ المحاسبية المقبولة عاماً (GAAP) والذى يمثل ممارسات محاسبية محايدة ومنها ما يمثل ممارسات محاسبية متحفظة ومنها ما يخرج عن إطار التحفظ المحاسبى ليصل إلى حد الممارسات المحاسبية المتعسفة والذى يمارس لأغراض التلاعب وإعداد تقارير مالية احتيالية . ويعتبر الخروج على قاعدة التحفظ المحاسبى ، السبب وراء إفلاس العديد من الشركات ، وهذه المشكلة دفعت بالجهات الرقابية الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات كوسيلة لمواجهة الممارسات غير المتحفظة .

الدراسات السابقة :

لاشتقاق مشكلة البحث سوف يتعرض الباحث للدراسات السابقة وحتى يمكن استكمال الجوانب والتوصيات التى انتهت إليها تلك الدراسات ، وسوف نتعرض لهذه الدراسات حسب التطور التاريخى لها .

١ – دراسة (Beasley, 1996 – Dechow et al., 1996) :

كشفت تلك الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين التكوين الضعيف لمجلس الإدارة وممارسة المحاسبة الاحتيالية والغش . ما يؤدى إلى البعد عن سياسة التحفظ المحاسبى .

* هذا البحث استكمال لبحث سابق للباحث تحت عنوان " قياس التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية المنشورة – دراسة مقارنة " ، مقدم للنشر للمجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس .

٢ - دراسة (Beaver & Ryan, 2000) :

قدمت هذه الدراسة مقياساً للتحفظ المحاسبى من خلال تحديد نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحق الملكية وكلما كانت تلك النسبة أقل من الواحد الصحيح فإن ذلك يعنى أن القوائم المالية المنشورة متحفظة .

٣ - دراسة (Zhang, 2002) :

أكدت تلك الدراسة على أن التحفظ المحاسبى يعتبر وسيلة مضادة للأساليب الاحتيالية والاندفاعية التى تقوم بها الإدارة ويوفر حماية للمستثمرين ضد تلك التصرفات .

٤ - دراسة (Penman & Zhang, 2002) :

قامت تلك الدراسة بقياس التحفظ فى القوائم المالية المنشورة لعينة من الشركات اعتماداً على الانخفاض فى قيمة المخزون ، تكاليف البحوث والتطوير وتكاليف الإعلان طويل الأجل .

٥ - دراسة (Ahmed et al., 2002) :

خلصت تلك الدراسة إلى أن اختيار السياسات المحاسبية المتحفظة (التحفظ المحاسبى) يجعل مقرضى ودائنى الشركة فى وضع اطمئنان بالنسبة للأرقام المحاسبية.

٦ - دراسة (Watts, 2003a) :

انتهت هذه الدراسة إلى أن خير وسيلة مضادة لإدارة الأرباح الاندفاعية هو التحفظ المحاسبى ، ويوفر الثقة فى القوائم المالية المنشورة .

٧ - دراسة (Beekes et al., 2004) :

خلصت تلك الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين نسبة* أعضاء مجلس الإدارة الخارجين ودرجة التحفظ المحاسبى .

٨ - دراسة (Mason, 2004) :

خلصت تلك الدراسة إلى زيادة ثقة المتعاملين فى السوق المالى للشركات مع زيادة درجة التحفظ المحاسبى .

* يقصد بنسبة أعضاء مجلس الإدارة الخارجين ، استقلال مجلس الإدارة أحد آليات حوكمة الشركات .

٩ - دراسة (Helbok & Walker, 2004) :

خلصت تلك الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبى يجعل الربح الظاهر فى القوائم المالية المنشورة يقترب من تنبؤات المحللين الماليين .

١٠- دراسة (Beja & Weiss, 2006) :

خلصت تلك الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبى يُعد ملائماً ومفيداً لمستخدمى التقارير المالية المنشورة ذوى الخبرة الضعيفة بالأرقام المحاسبية .

١١- دراسة (Lobo & Zhou, 2006) :

قامت تلك الدراسة بفحص القوائم المالية المنشورة قبل وبعد صدور قانون Sarbanes – Oxly, 2002 للتعرف على درجة التحفظ المحاسبى فى تلك القوائم ووجدت أن درجة التحفظ بعد صدور القانون كانت أعلى من قبل صدور هذا القانون .

١٢- دراسة (Marciukaityte et al., 2006) :

قامت تلك الدراسة بدراسة العلاقة بين متغيرات حوكمة الشركات وإجراء التحسينات فى درجة التحفظ المحاسبى وجدت الدراسة أن وجود تلك المتغيرات يعمل على تحسين درجة التحفظ المحاسبى .

١٣- دراسة (Ahmed & Duellman, 2007) :

اختبرت تلك الدراسة أثر خصائص مجلس الإدارة كأحد آليات حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبى وتبين من نتيجة تلك الدراسة ما يلى :-

١ - وجود علاقة طردية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبى .

٢ - وجود علاقة عكسية بين الأعضاء التنفيذيين والتحفظ المحاسبى .

١٤- دراسة (Givoly et al., 2007) :

قدمت تلك الدراسة مقياس للتحفظ المحاسبى وهو نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية ، وكلما كانت تلك النسبة مرتفعة فإن ذلك يعنى وجود درجة عالية من التحفظ المحاسبى .

١٥- دراسة (Reychowdhury & Watts, 2007) :

استخلصت تلك الدراسة أن نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية فى تاريخ محدد تُعد مقياساً للأثر التراكمى للتحفظ المحاسبى من بداية الشركة حتى هذا التاريخ .

١٦- دراسة (Adam & Gopal, 2008) :

كشفت تلك الدراسة أن أفضل المقاييس لقياس درجة التحفظ المحاسبى هو نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية ، حيث أنه كلما ارتفعت هذه النسبة دلالة على زيادة درجة التحفظ .

١٧- دراسة (Lobo, et al., 2008) :

تم اختبار أثر آليات حوكمة الشركات على التحفظ المحاسبى وخلصت تلك الدراسة إلى أن الشركات التى تتصف وتطبق الحوكمة تكون مساحة الاختيار من بين السياسات المحاسبية البديلة منخفضة ومن ثم زيادة درجة التحفظ فى القوائم المالية المنشورة .

١٨- دراسة (Krishman & Visvamathan, 2008) :

أشارت تلك الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين استقلال لجنة المراجعة بالشركة ودرجة التحفظ المحاسبى .

١٩- دراسة (Chung & Wynn, 2008) :

أشارت تلك الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين تكاليف المسئولية القانونية للشركة ودرجة التحفظ فى القوائم المالية المنشورة .

٢٠- دراسة (أبو الخير ، ٢٠٠٨) :

خلصت الدراسة التحليلية والميدانية إلى توجه معظم الباحثين إلى القيمة السوقية كأساس لقياس التحفظ المحاسبى . فالقيمة السوقية لحق الملكية مقارنة بالقيمة الدفترية له تعتبر مؤشراً على التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية ، كما أن التغيرات التى تطرأ على القيمة السوقية من فترة لأخرى وعدم تماثل التغيرات السالبة مع التغيرات الموجبة يكشف عن مدى عدم تماثل تعامل السوق مع الأخبار الجيدة

والأخبار السيئة ويتعامل النظام المحاسبى مع الاعتراف بالأرباح والاعتراف بالخسائر بطريقة غير متماثلة أيضاً ، وانتهت الدراسة بخلاصة وهى : تقوية الآراء المطالبة بعدم التخلى عن التحفظ المحاسبى .

٢١- دراسة (شتيوى ، ٢٠١٠) :

تساهم تلك الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة فى تقوية الآراء المطالبة بعدم التخلى عن التحفظ المحاسبى فى قياس الأصول على الأقل الأصول التشغيلية ، وأكدت تلك الدراسة على أهمية استخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية فى قياس التحفظ المحاسبى .

٢٢- دراسة (عبيد ، ٢٠١٠) :

توصلت تلك الدراسة إلى أن زيادة ملكية مؤسسات الاستثمار فى أسهم الشركات السعودية تؤدى إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبى فى القوائم المالية المنشورة لهذه الشركات حيث تبين من الدراسة الميدانية وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (نسبة ملكية مؤسسات الاستثمار) والمتغير التابع (درجة التحفظ المحاسبى) .

وبدراسة تحليلية للدراسات السابقة يتضح ما يلى :

١ - هناك دراسات أكدت على أهمية التحفظ المحاسبى لفئة المستثمرين .
٢ - هناك دراسات تناولت العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ودرجة التحفظ المحاسبى .
٣ - هناك دراسات حددت مقاييس لدرجة التحفظ المحاسبى .
٤ - لم تتناول أى من الدراسات العربية السابقة علاقة حوكمة الشركات بالتحفظ المحاسبى .
٥ - توقفت الدراسات العربية فى استخدامها لقياس التحفظ المحاسبى للقوائم المالية المنشورة لعام ٢٠٠٧ .
٦ - أشارت بعض الدراسات إلى أن خير وسيلة لمواجهة إدارة الأرباح السيئة هى التحفظ المحاسبى .

مشكلة البحث :

تكاد تجمع الدراسات المحاسبية السابقة على استغلال الإدارة للمرونة التى تسمح بها المبادئ المحاسبية فى تحقيق أهدافها على حساب مصلحة الأطراف الأخرى وبعدها عن التحفظ المحاسبى ، مما أدى إلى ضرورة البحث عن وسيلة لضبط أداة الإدارة وتحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة ، ولقد وجد الباحث أن أنسب وسيلة فى الوقت الراهن هى حوكمة الشركات .

وسوف يحاول الباحث استكمال بعض الجوانب التى لم تتناولها الدراسات السابقة إما لوجودها ضمن حدود الدراسة وإما لوجودها فى توصيات بعض الدراسات وعلى ذلك يمكن تلخيص مشكلة الدراسة فى محاولة للإجابة على التساؤلات التالية :-

١ - ما هو الإطار المفاهيمى للتحفظ المحاسبى ؟
٢ - ما هى حاجة البيئة المحاسبية والمصرية للعودة للتمسك بالتحفظ المحاسبى ؟
٣ - ما هى علاقة التحفظ المحاسبى بإدارة الأرباح ؟
٤ - إلى أى مدى تؤثر قواعد حوكمة الشركات المختلفة على درجة التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة المصرية ؟

أهداف البحث :

يهدف البحث بصفة أساسية إلى تحديد دور حوكمة الشركات فى المحافظة على التحفظ المحاسبى للحد من الممارسات المتحررة للإدارة فى حالة المفاضلة ما بين السياسات البديلة بما يعظم منفعتها على حساب مصلحة الأطراف الأخرى ذوى العلاقة، وعليه يمكن تلخيص أهم أهداف البحث فى الإجابة على التساؤلات التى طرحتها مشكلة البحث :-

١ - التعرف على الإطار المفاهيمى للتحفظ المحاسبى .
٢ - إبراز حاجة البيئة المحاسبية والمصرية للعودة للتمسك بالتحفظ المحاسبى .
٣ - التعرف على علاقة التحفظ المحاسبى بإدارة الربحية .
٤ - التعرف على أى مدى تؤثر قواعد وآليات حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبى والأهمية النسبية لتلك الآليات فى تأثيرها على ممارسات التحفظ المحاسبى .

أهميـة البحث :

ترجع أهمية البحث إلى ما يلى :

١ - حوكمة الشركات تعمل على تخفيض أو تقليص درجة التلاعب فـى الـتحفظ المحاسبى .

٢ - التحفظ المحاسبى يعمل على تحسين أداء الشركة مقارنة بالمفاهيم الأخرى ذات الصلة مثل مفهوم الوكالة ومفهوم عدم تماثل المعلومات .

٣ - يفيد هذا البحث فى إيجاد علاقة جديدة مع حوكمة الشـركات وهـى الـتحفظ المحاسبى . وعلى ذلك يقدم البحث مدخلاً جديداً لإبراز أثر محـددات وقواعـد حوكمة الشركات على الـتحفظ المحاسـبى وكيفيـة الوصـول إلـى تجنيـب المستثمرين حدة المخاطر وتدعيم ثقتهم فى قرارات الإدارة .

منهـج البحث :

لتحقيق أهداف البحث سوف تعتمد الدراسة على محورين هما :

محور نظرى : يقوم على المنهج الاستقرائى الاستنباطى وذلك بالدراسة التحليلية لكل ما استطاع الباحث الحصول عليه من مراجع ثم استنباط الإجابة على التساؤلات السابقة .

محور عملى : سوف يتم إجراء دراسة ميدانية للتعرف على العلاقة بين المتغير التابع (درجة التحفظ المحاسبى) والمتغير المستقل (آليات حوكمة الشركات) مستخدماً مجموعة من الفروض الإحصائية والتى سوق يتم تناولها فى الدراسة الميدانية .

خطـة البحث :

فى إطار محاولة الباحث الإجابة على الأسئلة البحثية لمشكلة البحث ، وتحقيقاً لهدف البحث الرئيسى ، تم تبويب خطة البحث كما يلى :

المبحث الأول : الإطار المفاهيمى للتحفظ المحاسبى .

المبحث الثانى : مدى حاجة البينة المحاسبية والمصرية للتمسك بالتحفظ المحاسبى .

المبحث الثالث : علاقة التحفظ المحاسبى بإدارة الأرباح وحوكمة الشركات

المبحث الرابع : الدراسة الميدانية .

النتائج والتوصيات .

المبحث الأول

الإطار المفاهيمى للتحفظ المحاسبى *

مقدمـــة :

يُعد التحفظ المحاسبى من أهم المفاهيم المحاسبية تأثيراً على وظيفتى القياس والتوصيل ، مما يؤثر على الممارسة العملية ، ففى ظل حالة عدم التأكد بشأن الأرباح المستقبلية يتحفظ المديرون فى اختيار السياسات المحاسـبية ، وإذا كانـت الحـوافز والمكافآت الإدارية ترتبط بالأرباح المعلنة فسوف يحاول المديرون زيادة الأرباح مـن خلال إخفاء أى معلومات تؤثر على مكافآتهم ، ولكن فى ظل وجـود مفهـوم الـتحفظ المحاسبى يمكن تخفيف أثر محاولة المديرين للتربح من خلال استغلالهم لعـدم تماثـل المعلومات .

وبناء على ذلك سوف يحاول الباحث فى هذه الجزئية دراسة وتحليل ما يلى:-

١ / ١ مفهوم التحفظ المحاسبى .
١ / ٢ أنـــواع التحفظ المحاسبى .
١ / ٣ أهمية التحفظ المحاسبى .
١ / ٤ العوامل المؤثرة فى درجة التحفظ المحاسبى .
١ / ٥ التحفظ المحاسبى والتوحيد المحاسبى .
١ / ٦ التحفظ المحاسبى ومداخل إعداد التقارير المالية الأولية .

١ / ١ مفهوم التحفظ المحاسبى :

يطلق البعض على التحفظ المحاسبى أنه مبدأ (وليد الحيالى ، ٢٠٠٨) ويطلق عليه البعض الآخر أنه محدد (نظام حسين ، ٢٠٠٧) ويشير إليه البعض الآخـر بأنـه سياسة (على شاهين ، بدون تاريخ) ، ويشير إليه البعض بأنـه مـنهج (العـادلى ، العظمة ، ١٩٨٦) ويشير إليه البعض بأنه قيد أو محدد (الشيرازى ، ١٩٩٠) .

---

* تم اقتباس هذا المبحث من بحث سابق للباحث تحت عنوان " قياس التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية المنشورة – دراسة مقارنة " ، مقدم للنشر للمجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس .

لقد عرف (Anwer et al., 2002) التحفظ المحاسبى بأنه توقع انخفاض القيم الدفترية للأصول عن القيم السوقية على المدى الطويل ، وبناء على ذلك فإن محاسبة التكلفة التاريخية تُعد تحفظاً وجاء فى ملحق المفاهيم رقم (٢) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية ضمن مشروع الإطار الفكرى للمحاسبة المالية تعريف للتحفظ المحاسبى بأنه وسيلة للتعامل مع حالات عدم التأكد التى تواجه الشركة ، ويرى الباحث أن طول الفترة الزمنية التى نعلمها عن التحفظ المحاسبى لا يحتاج الأمر إلى الاختلاف على تعريف له : وهو الأخذ فى الحسبان الخسائر المحتملة دون الأرباح المحتملة وذلك على جميع العوامل المحاسبية مما يؤدى إلى انخفاض القيمة الدفترية للأصول عن القيمة السوقية .

٢/١ أنواع التحفظ المحاسبى :

لقد ميزت دراسة (Ball & Sodka, 2005) بين نوعين من التحفظ أولهما التحفظ غير الشرطى أى لا يتوقف على حدوث وقائع معينة والأمثلة على ذلك السياسات المحاسبية المتحفظة لإهلاك الأصول الثابتة بطريقة الإهلاك المعجل ، والاعتراف الفورى لتكاليف البحوث والتطوير وإتباع التكلفة التاريخية فى تقييم الأصول مما يترتب عليه انخفاض فى قيمة صافى الأصول ، ثانيهما التحفظ الشرطى وهو يعتمد عل التنبؤ بوقوع أحداث معينة والأمثلة على ذلك سياسة السوق أو التكلفة أيهما أقل فى المحاسبة عن تكلفة المخزون والاعتراف بخسائر التدهور الحاد فى قيم الأصول طويلة الأجل مما يترتب عليه انخفاض فى الأرباح ومن ثم سوف تتأثر التدفقات النقدية. ويرى الباحث ليس هناك بُد من تحديد نوعين من التحفظ المحاسبى وذلك لأن كل منهما يؤديان إلى نفس النتيجة وهى تخفيض الربح .

٣/١ أهمية التحفظ المحاسبى :

ناقشت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (مدثر ، ٢٠٠٨) أهمية التحفظ المحاسبى للتعويض عن الممارسات المحاسبية الاندفاعية والهجومية التى تتبعها الإدارة فى التقرير عن صافى الأصول (حقوق الملكية) . وأشارت الجمعية إلى أن التحفظ المحاسبى يختلف من بيئة محاسبية لأخرى ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تُعد من أكثر الدول تحفظاً فى إعداد التقارير المالية ، وأكدت على أن التحفظ المحاسبى يوفر حماية للمستثمرين . وعليه تتمثل أهمية التحفظ المحاسبى فيما يلى :-

١- <u>تحديد السياسات المحاسبية الأساسية</u> التى تستخدمها المنشأة فى التحفظ المحاسبى.

٢- <u>تقدير المرونة فى اختيار السياسات المحاسبية</u> :

من المعروف أنه كلما زادت درجة المرونة فى اختيار السياسات المحاسبية ، كلما كانت هناك فرصة أكبر للإدارة لتقوم بإدارة الأرقام ، فالتحفظ المحاسبى يساعد على تحديد تلك المرونة بما يحقق النفع لجميع الأطراف .

٣ - <u>تقييم الاستراتيجية المحاسبية</u> :

يساعد التحفظ المحاسبى فى تقييم الاستراتيجية المحاسبية عن طريق :

- التأكد من أن السياسات المحاسبية التى تتبعها الشركة تتمشى مع ما هو سائد فى الصناعة .
- تقييم مدى وجود دوافع للإدارة لاستخدام المرونة للتلاعب فى الأرقام المحاسبية .
- تحديد ما إذا كانت المنشأة قامت بتغيير أى من سياساتها .

٤ - <u>تقييم جودة الإفصاح</u> :

تعتبر جودة الإفصاح نتيجة طبيعية للسياسات المحاسبية المتحفظة لأنها تضمن مدى وضوح الايضاحات فى شرح السياسات المحاسبية الأساسية والافتراضات التى بنيت عليها التقديرات المحاسبية .

٥ - <u>تحديد مواطن الخطر</u> :

يساعد التحفظ على تحديد ما إذا كانت هناك شكوك فى جودة السياسات والتقديرات المحاسبية ويمكن أن يستدل فى تحديد مواطن الخطر فى السياسات والتقديرات المحاسبية بكل مما يلى :-

- وجود تغيرات محاسبية غير مبررة .
- وجود زيادة فى الأرباح غير مبررة .
- وجود زيادة غير طبيعية فى حسابات العملاء بالمقارنة بالزيادة فى المبيعات .
- وجود زيادة غير طبيعية فى المخزون بالمقارنة بالزيادة فى المبيعات .
- زيادة الفجوة بين أرباح الشركة وتدفقاتها النقدية التشغيلية .

٦ - يحقق التحفظ منفعة للأطراف المتعاقدة (الإدارة والمساهمين والموظفين والدائنين) لأنه يستخدم كآلية لمقابلة عدم تماثل المعلومات ويحقق درجة عالية من الشفافية فى التقارير المنشورة .

٧ - يجنب الشركة تحمل تكاليف قضائية محتملة والتى قد تنتج من تقييم الأصول بأكبر من قيمتها .

٨ - يعمل التحفظ المحاسبى على تخفيض التكاليف السياسية والتى تنجم من التقييم المغالى فيه للأصول وزيادة الأرباح .

٩ - يعمل التحفظ على حماية مصالح الدائنين أو المقرضين وذلك لضمان عدم المغالاة فى صافى أصول الشركة .

٤/١ العوامل المؤثرة فى درجة التحفظ المحاسبى :

هناك مجموعة من العوامل والتى تؤثر على التحفظ المحاسبى وهى :-

١ - التنظيم المحاسبى المهنى :

يقصد به التنظيمات المسئولة عن وضع معايير المحاسبة ويكون دورها نحو التحفظ قبلى عند وضع بدائل القياس أما دور بورصة الأوراق المالية وهيئة سوق المال دور بعدى أى متابعة مدى التزام الشركة بالمعايير .

٢ - درجة كفاءة سوق المال :

كلما كان سوق رأس المال نشط وكفء كلما اتجهت الشركات نحو التحفظ مما يؤدى إلى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات .

٣ - النظام القضائى :

إذا كان النظام القضائى الذى يحكم عملية إبرام العقود من القوة بمكان فإن درجة التحفظ المحاسبى سوف تكون مرتفعة نتيجة خوف الإدارة من المساءلة القضائية فى المبالغة فى زيادة وانخفاض قيم الأصول . ويمكن للإدارة تبرير ذلك أنها تتبع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

٥/١ التحفظ والتوحيد المحاسبى :

لمعالجة الفساد الإدارى والأزمات التى حدثت فى شركة انرون وورلدكوم . ظهر اتجاه (على شاهين ، بدون تاريخ) ينادى بالتوحيد المحاسبى وعادة ما يكون استخدام التوحيد مبنياً على أحد الأسباب التالية :-

١ - الرغبة فى إتباع سياسة الحيطة والحذر (التحفظ المحاسبى) .

٢ - الرغبة فى تحقيق أكبر قدر من الموضوعية والقدرة على التحقق والإثبات للقياسات المحاسبية .

٣ - الاعتقاد بأن تكاليف تطبيق مفهوم التوحيد المقيد سوف يؤدى إلى زيادة المنافع المتوقعة .

٤ - عدم قدرة منظمى السياسة المحاسبية على تحديد الظروف الملائمة بتطبيق أسس المحاسبة البديلة .

٥ - توخى سهولة تطبيق النظام المحاسبى .

٦/١ التحفظ المحاسبى ومداخل إعداد التقارير المالية الأولية :

هناك بعض الدول التى تلتزم بإعداد تقارير مالية أولية للتغلب على خاصية التوفيق ولكن ظهرت عدة مشاكل مصاحبة لتلك التقارير ، ولحل تلك المشاكل تدخلت التنظيمات المحاسبية المختلفة لمعالجتها سواء من مجلس مبادئ المحاسبة (APB) أو مجلس معايير المحاسبة (FASB) أو المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين (AICPA) وحددت عدة مراحل تلتزم بإحداها الشركات فى إعداد التقارير المالية الأولية ومن هذه المداخل :

(١) مدخل التميز Discrete Approach :

يشير ذلك المدخل إلى استخدام نفس السياسات المحاسبية المطبقة فى إعداد التقارير المالية السنوية فى إعداد التقارير المالية الأولية .

(٢) مدخل التكامل Integral Approach :

يشير هذا المدخل إلى استخدام سياسات محاسبية فى إعداد التقارير المالية الأولية تختلف عن تلك المستخدمة فى إعداد التقارير المالية السنوية .

(٣) مدخل الادماج أو الاتحاد Combination Approach :

يشير هذا المدخل إلى استخدام نفس السياسات المحاسبية المطبقة فى إعداد التقارير المالية السنوية عند إعداد التقارير المالية الأولية فى معالجة بعض عناصر القوائم المالية ، واستخدام سياسة محاسبية مختلفة عند معالجة البعض الآخر .

ويرى الباحث أن أفضل المداخل ملائمة للتحفظ المحاسبى هو مدخل التميز ، حتى لا تتلاعب الإدارة بالأرقام المحاسبية مما يؤثر على متخذ القرار .

المبحث الثانى

مدى حاجة البيئة المحاسبية والمصرية للتمسك بالتحفظ المحاسبى

مقدمـــة :

تُعد التقارير المالية من أهم المصادر التى يعتمد عليها المستخدمين فى اتخاذ قراراتهم ، ومن المعروف أنه يتم إعداد تلك القوائم وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية والتى تتيح للإدارة حرية الاختيار بين البدائل والسياسات المحاسبية وحرية التقدير فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية والتى تتطلب نوعاً من التقدير الشخصى مثل مخصص الديون المشكوك فيها ، وتعطى تلك المرونة الإدارة التأثير على النتائج المالية والتى لا تتفق فى بعض الأحيان مع التحفظ المحاسبى ، ومن ثم يصبح لها تأثير على مصداقية وعدالة القوائم المالية ، ونتيجة لذلك تعرضت العديد من الشركات العملاقة فى السنوات الماضية للإفلاس والانهيار حيث قامت الشركة الأمريكية للطاقة Enron سنة ٢٠٠٢ بإخفاء الديون وتضخيم الأرباح للرفع من قيمة الأسهم واستفادت الإدارة من ذلك الوضع وتمكنوا من بيع حصصهم بأعلى الأسعار فى الوقت الذى كانت فيه الشركة تغرق فى الديون .

وبناء على الفقرة السابقة تظهر الحاجة للبيئة المحاسبية والمصرية للتمسك بالتحفظ المحاسبى وذلك لما يلى :-

١/٢ التغير فى السياسات المحاسبية أو مرونة تطبيق السياسات المحاسبية :

يحدث هذا التغير عندما تغير الشركة من سياسة محاسبية إلى سياسة أخرى ومن أمثلة ذلك التغير :-

- التغير فى سياسات المخزون .
- التغير فى طرق الإهلاك .
- التغير فى معالجة تكاليف البحوث والتطوير .
- التغير فى معالجة تكاليف الإعلان طويل الأجل .

ويرى الباحث أن التحفظ المحاسبى يجب أن يظهر فى حالتين: الحالة الأولى : التمسك بالسياسة التى تؤدى إلى تخفيض الربح كما هو واضح فى مفهومه أما الحالة الثانية : إذا حدث تغيير فى السياسة المحاسبية يجب معالجة هذا التغيير بتعديل القوائم المالية المعروضة أو تسوية التعديل فى رصيد الأرباح مع إيضاح وصف ومبررات هذا التغيير .

٢/٢ التغيير فى التقديرات المحاسبية :

يختص التقدير بما سيحدث مستقبلاً وهو ما يفرضه التحفظ المحاسبى . ومن أمثلة هذا النوع من التغيير :-

- تقدير العمر الإنتاجى للأصل .
- تقدير الالتزامات المتعلقة بالدعاوى القضائية .
- تقدير مخصص الديون المشكوك فيها .
- تقدير الديون المعدومة .

٣/٢ اختيار توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات :

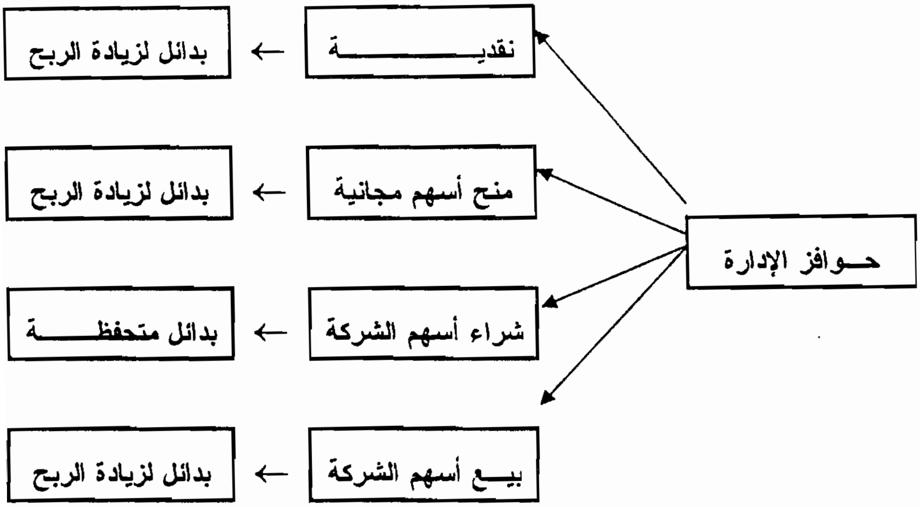
كجوهر لاستغلال أساس الاستحقاق .

٤/٢ تكوين المخصصات :

هى عبارة عن تقدير للمصروفات التى من المتوقع حدوثها تطبيقاً للتحفظ ، وتستطيع الإدارة استخدام ذلك التقدير فى التأثير على الأرباح .

٥/٢ حوافز الإدارة :

يمكن القول أن خطة الحوافز تعد دافع قوى للتلاعب فى درجة التحفظ المحاسبى وذلك عن طريق : إذا كانت خطة الحوافز مرتبطة بالنقدية أو منح أسهم مجانية أو بيع أسهم تمتلكها الإدارة فإنها تميل إلى استخدام السياسات المحاسبية التى تؤدى إلى زيادة الربح أما إذا كانت خطة الحوافز مرتبطة بشراء أسهم الشركة فإنها تستخدم سياسات محاسبية متحفظة تؤدى إلى تخفيض الربح . ويمكن تلخيص ذلك فى الشكل التالى :



شكل رقم (١) علاقة حوافز الإدارة بالسياسات المحاسبية

المصدر : إعداد الباحث

٦/٢ نشأة النظرية الايجابية والبعد عن المعيارية :

من المعروف أن النظرية الإيجابية تشير إلى أن الشركات المدارة بواسطة مدراء أجراء تكون أكثر احتمالاً لاختيار الطرق المحاسبية التى تؤدى إلى زيادة الأرباح وعلى ذلك تقوم الإدارة باختيار السياسات المحاسبية والتى تتنافى مع التحفظ المحاسبى.

٧/٢ التعارض بين أساس الاستحقاق والتحفظ المحاسبى :

يمثل التحفظ الاتجاه التقليدى للمحاسبة عند المفاضلة بين الطرق المحاسبية البديلة ، ولقد ذهب المعيار رقم (٢) الصادر عن لجنة المعايير المحاسبية البريطانية والذى ينص على أنه وفى حالة وجود تعارض بين أساس الاستحقاق وبين خاصية التحفظ عند تطبيق مبدأ المقابلة فنه يجب تغليب التحفظ على أساس الاستحقاق .

٨/٢ ظهور الفساد المالى والإدارى فى الشركات :

الفساد يعنى سوء الاستعمال أو استخدام منصب للحصول على مكسب مادى أو نفوذ على حساب الآخرين ، مثل ما حدث عند شراء أسهم شركة الدخيلة لحديد

التسليح والتلاعب فى قيمة الأسهم المشتراة ، ويعتبر أحد أسباب هذا التلاعب ضعف الهياكل الإدارية وغياب الشفافية والتى هى جوهر التحفظ المحاسبى .

٢/٩ المخالفات الموجودة بالشركات بناء على تقرير هيئة سوق المال المصرية :

أصدرت هيئة سوق المال المصرية ، دليلاً للممارسات الخاطئة فى المحاسبة والمراجعة والإفصاح ، يتناوله الباحث فى السياق الآتى : [١]

٢/٩/١ الممارسات الخاطئة التى تتم من خلال التلاعب فى أسس الاعتراف بالإيراد :

يتم الاعتراف بالإيراد عند اكتسابه والحصول عليه وتحققه بالفعل وذلك وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) والمعايير المصرية والدولية ، إلا أن بعض الشركات تقوم بالتلاعب فى الإيرادات من خلال بعض الممارسات والتى من بينها ما يلى :-

- تضخيم إيرادات الفترة المحاسبية المنتهية من خلال تسجيل إيرادات تخص الفترة التالية عن عمليات البيع التى قد تكون آجلة أو بالتقسيط عن طريق التلاعب فى تواريخ مستندات البضاعة المباعة خلال الفترة المحاسبية التالية.
- تسجيل إيرادات عن عمليات البيع غير التامة وبضاعة الأمانة للغير .
- إدراج مبالغ متنازع عليها والمستحقة على الشركة لجهات أخرى ضمن إيرادات الشركة .
- تضخيم إيرادات فترة محاسبية معينة من خلال تسجيل إيرادات عن عمليات بيع وهمية ، فقد تقوم الشركة بإعداد مستندات مزيفة وتسجيلها بالدفاتر كمبيعات أو تقديم أموال من الشركة للغير لاستخدامها فى شراء منتجاتها .
- تسجيل الإيرادات بأكثر من قيمتها بالتلاعب فى تقييم المخزون أو تخفيض تقدير قيمة المخصصات .

---

(١) (الهيئة العامة لسوق المال ، ٢٠٠٣ – د. محمد عبد الفتاح ، ٢٢٥ – ٢٢٨) .

- تضخيم الإيرادات بإضافة إيرادات المبيعات التى تمت خلال الفترة دون فصل إيرادات خدمات ما بعد البيع وفوائد التمويل للفترات اللاحقة .
- وأخيراً فقد تقوم بعض الشركات بتغيير السياسات المحاسبية الخاصة بالاعتراف بالإيراد دون الإفصاح عن الأثر المالى لهذا التغيير على الإيرادات.

٢/٩/٢ المممارسات التى تتم من خلال التلاعب فى أسس الاعتراف بالمصروف :

تقوم بعض الشركات بممارسات خاطئة للتلاعب بالمصروفات ، بغرض تضخيمه أو تخفيضه لإظهار قيمة المصروفات على غير حقيقتها ومن بين هذه الممارسات ما يلى :-

رسملة وتأجيل المصروفات لفترات لاحقة ، ويتم ذلك من خلال ما يلى :

- تسجيل وإضافة بعض عناصر المصروفات لتكلفة الأصول الثابتة مما يؤدى لتضخيم قيم الأصول وتخفيض مصروفات الفترة وزيادة الأرباح عن قيمتها الحقيقية .
- تحميل بعض المصروفات الخاصة بعقود عمل منتهية خلال الفترة على عقود أخرى مازال تحت التنفيذ .
- عدم تسجيل بعض المصروفات المستحقة عن الفترة كمصروف الضرائب والتأمين .
- حجب بعض مستندات المصروفات الخاصة بالفترة لتسجيلها فى فترة لاحقة .

التلاعب فى تكوين واستخدام المخصصات :

يتدخل الحكم الشخصى فى تكوين المخصصات بشكل كبير ، وعلى ذلك :

- تقوم بعض الشركات بالتلاعب عن طريق المغالاة فى تقدير قيمة المخصصات فى الفترات التى تحقق فيا أرباحاً مرتفعة عن المتوقع وبالتالى تخفيض أرباح الفترة عن الحقيقة .
- تقوم بعض الشركات بتخفيض قيمة المخصصات بغرض تخفيض المصروفات وبالتالى زيادة أرباح الفترة على غير الحقيقة .

- تقوم بعض الشركات باستخدام المخصصات فى غير الغرض الذى تم تكوينها من أجله وذلك باستخدام المخصصات المكونة لتغطية التزامات معينة فى فترات سابقة لتغطية مصروفات تخص الفترة الحالية .

عدم تسجيل الانخفاض الدائم فى قيمة الأصول طويلة الأجل والأصول غير الملموسة:

- قد لا تقوم بعض الشركات بتخفيض قيمة الأصول طويلة الأجل والأصول غير الملموسة رغم توفر الشروط اللازمة لذلك وبالتالى تخفض من قيمة مصروفاتها وتزيد من قيمة أرباحها على غير الحقيقة .
- الاعتراف بمصروفات متصلة باقتناء أصول كمصروفات إيرادية وتحميلها على قائمة الدخل .
- تخفيض الأرباح بتحميل قائمة الدخل بعناصر مصروفات تمثل فى حقيقتها زيادة فى قيمة الأصول مثل تحميل قائمة الدخل بمصروفات وعمولات اقتناء الاستثمارات بدلاً من إضافتها إلى تكلفة الاستثمارات .

٣/٩/٢ الممارسات المحاسبية الخاطئة الخاصة بتقييم وتبويب وعرض القوائم المالية :

تعمل بعض الشركات على عرض وتبويب بعض عناصر الأصول أو الالتزامات بالقوائم المالية على غير حقيقتها للتأثير على العلاقات بين المجموعات المختلفة من الأصول والالتزامات وحقوق الملكية وبما يؤثر على نتائج التحليل المالى ، ومن أمثلة ذلك :

- تضخيم بعض الشركات لقيم أصولها وحقوق الملكية بغرض إظهار المراكز المالية بتلك الشركات بصورة جيدة للحصول على تسهيلات ائتمانية من الغير أو التأثير على القيمة السوقية لأسهم تلك الشركات .
- إدراج استثمارات طويلة الأجل ضمن الاستثمارات المتداولة للتأثير على رأس المال العامل .
- إجراء المقاصة بين بعض بنود الأصول وبعض بنود الالتزامات مما يؤدى إلى إظهار نسبة التداول أكثر من قيمتها الحقيقية وإظهار الرافعة المالية بأقل من قيمتها .

٤/٩/٢ المما‌رسات الخاطئة الخاصة بعمليات الاندماج :

وتتم هذه الممارسات من خلال ما يلى :-

- التلاعب فى تقييم أصول الشركة المندمجة .
- التلاعب فى مخصصات الاندماج عن طريق تكوينها ثم تخفيضها فى فترات محاسبية لاحقة لزيادة الأرباح .
- دمج نتائج الأعمال بالقوائم المالية قبل تاريخ الاندماج الفعلى وقبل توافر الشروط اللازمة للاعتراف بالاندماج وفقاً لمعايير المحاسبة بهدف تحسين المركز المالى ونتائج الأعمال للشركة على غير الحقيقة .
- تطبيق طريقة خاطئة للمحاسبة عن عملية الاندماج ، حيث أن هناك طريقتان تستخدم إحداهما للمحاسبة عن عمليات الاندماج ولكل منهما شروط يجب توافرها ، ولكن قد يقوم بعض المسئولين فى بعض الشركات بتعمد استخدام طريقة دون توافر شروط تطبيقها بهدف إظهار نتائج معينة .

٥/٩/٢ الممارسات المحاسبية الخاصة بالمعاملات غير النقدية والمعاملات بشروط خاصة :

المعاملات غير النقدية :

فقد تقوم بعض الشركات بعمليات تبادل سلع وخدمات مقابل الحصول على سلع وخدمات أخرى دون سداد أو تحصيل نقدى ، وتتطلب المعايير المحاسبية تسجيل هذه المعاملات بالقيمة العادلة ، والتى قد يكون من الصعب تحديدها نتيجة عدم استقرار السوق ، وهو ما قد يكون مجالاً للتلاعب من قبل بعض الشركات بالمغالاة فى تقدير القيمة العادلة بغرض زيادة الأرباح على غير الحقيقة .

المعاملات بشروط خاصة :

فى بعض الأحيان تقوم بعض الشركات ، عند البيع بالاعتراف بالإيراد فوراً على الرغم من أن البيع قد يكون معلقاً على شرط وبالتالى لا يكون الإيراد قد تحقق وقت البيع بالفعل ، وبالتالى تزداد الأرباح على غير الحقيقة .

ويرى الباحث أن وجود كل هذه المخالفات دلالة لبعد الشركات عن سياسة التحفظ المحاسبى ، وعدم إتباع خطة رقابية سليمة لمراقبة تلك السياسة .

٢/١٠ المساعدة فى حل مشكلة نظرية الوكالة :

يساعد التحفظ المحاسبى فى حل مشكلة نظرية الوكالة وذلك من خلال :

١ - تستند نظرية الوكالة إلى حرية الإدارة فى اختيار السياسات المحاسبية ، بينما يقيد التحفظ هذه الحرية بالممارسات المحاسبية المتحفظة .

٢ - تساند نظرية الوكالة النظرية الإيجابية ، بينما يساند التحفظ المحاسبى النظرية المعيارية (ما يجب أن يكون) .

٣ - تبرز نظرية الوكالة سعى الإدارة إلى تعظيم منفعتها الذاتية ، بينما يدفع التحفظ المحاسبى الإدارة العمل من أجل مصالح جميع الفئات عامة والتى لها علاقة بالشركة .

٤ - تقوم نظرية الوكالة على فرض أساسى وهو عدم ملاحظة الأصيل لتصرفات الوكيل ، بينما التحفظ المحاسبى يقوم على مبدأ أساسى وهو الشفافية ومساءلة الإدارة .

٢/١١ تجنب الانهيارات المالية واستقرار أسواق المال .

٢/١٢ المساعدة فى إنجاح برامج الخصخصة وإعادة هيكلة الشركات .

المبحث الثالث

علاقة التحفظ المحاسبى بإدارة الأرباح وحوكمة الشركات

مقدمـــة :

إدارة الأرباح هى وسيلة تتبعها إدارة الشركة من أجل تغيير رقم أرباحها بمـــا يحقق أغراض خاصة للإدارة والشركات التى تبدأ فى ممارسات إدارة الأرباح وتتمرس فيها ، تبدأ تدريجياً فى البعد عن التحفظ المحاسبى ومن ثم تتحول إلى التقارير المالية الاحتيالية ، ولقد ظهر تأثير ذلك واضحاً فى انهيار وإفلاس العديد من الشركات العالمية ونتيجة لمحدودية جهود المعايير المحاسبية فى الحد من إدارة الأرباح ، جاءت حوكمة الشركات لسد تلك المحدودية . أو بعبارة أخرى قصور دور المعايير المحاســبية فـــى مواجهة ممارسات الإدارة فى التلاعب بالأرباح وثم البعد عن التحفظ المحاسبى ، كـــان لابد من التوصل إلى أداة أخرى تعمل على التنسيق والتكامل مع المعايير وهى حوكمة الشركات . وبناء على ذلك يهتم هذا المصطلح بالممارسات الكيفية التى يتم بها ضـــبط أداء الشركة ومجموعة الآليات التى يتم من خلالها متابعة أداء الإدارة والرقابة عليهـــا وتعد حوكمة الشركات وسيلة للتأكد من عدم فساد وسوء الإدارة .

وبناء على ما سبق سوف يقسم الباحث الدراسة فى هذا المبحـــث إلـــى مـــا يلى:-

٣/١ التحفظ المحاسبى وإدارة الأرباح .

٣/٢ التحفظ المحاسبى وحوكمة الشركات .

٣/١ التحفظ المحاسبى وإدارة الأرباح :

٣/١/١ تصنيفات إدارة الأرباح وعلاقتها بالتحفظ المحاسبى .

٣/١/٢ الاختلاف بين التحفظ والتعسف والاحتيال .

٣/١/٣ التلاعب فى الأرباح بين المعالجة المتعسفة والمعالجة المتحفظة .

٣/١/٤ العوامل المؤثرة على اختيار الإدارة للسياســة المحاســبية ومـــدى اتفاقها مع طبيعة التحفظ المحاسبى .

٣/١/١ تصنيفات إدارة الأرباح وعلاقتها بالتحفظ المحاسبى :

تصنف إدارة الأرباح إلى تصنيفات متعددة تبعاً لشرعيتها واتجاهها ، ومن حيث مدى تأثيرها على التدفقات النقدية ونية الإدارة من وراء ممارستها ، ولقد أشارت دراسة (فواز سفير ، توفيق الخيال ، ٢٠١٠ نقلاً عن Al – Khabash, et al., 2009) إلى تلك التصنيفات :-

(١) من حيث شرعيتها :

أ - إدارة أرباح شرعية : وهى التى تكون وفق ما تسمح به المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً من حيث الاختيار بين البدائل والتقديرات المحاسبية.

ب - إدارة أرباح غير شرعية : وهى التى تخالف وتنتهك المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً للوصول إلى أهداف الإدارة ، وهذا النوع من إدارة الأرباح يمكن اعتباره غش .

(٢) من حيث اتجاهها :

أ - إدارة أرباح هابطة : وهى التى تهدف إلى تخفيض الأرباح .

ب - إدارة أرباح صاعدة : وهى التى تهدف إلى زيادة الأرباح .

(٣) من حيث مدى تأثيرها على التدفق النقدى :

أ - إدارة أرباح اقتصادية : وهى التى تنتج عن القيام بالأنشطة الحقيقية للشركة للتأثير على الدخل والتدفق النقدى .

ب - إدارة أرباح من خلال ادارة الاستحقاق : وهى التى تستفيد من المرونة فى التقديرات المحاسبية والبدائل للتأثير على الدخل دون التدفقات النقدية .

(٤) من حيث نية الإدارة :

أ - إدارة أرباح معلوماتية : ويهدف هذا النوع إلى توفير معلومات لمستخدمى التقارير المالية من مستثمرين وغيرهم حول مستقبل التدفق النقدى للشركة .

ب – إدارة أرباح انتهازية : يهدف هذا النوع إلى التأثير على النتائج المالية من أجل تدعيم حصول الإدارة على بعض المنافع الخاصة على حساب مصالح الأطراف الأخرى مما يمثل سلوكاً انتهازياً .

وإذا تتبعنا هذا التقسيم يلاحظ أن إدارة الأرباح الشرعية والهابطة والمعلوماتية تتفق مع منهج التحفظ المحاسبي* .

٢/١/٣ الاختلاف بين التحفظ والتعسف والاحتيال :

يمكن التفرقة بينهما فى الشكل التالى :-

التحفظ	التعسف	الاحتيال
يتم فى ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها حيث يتم الاعتراف المتزايد بالمخصصات والاحتياطيات وزيادة مصروفات البحوث والتطوير ومصروفات الإعلان طويل الأجل .	يتم فى ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها حيث يتم تخفيض المخصصات والاحتياطيات بطريقة جائزة .	لا تتم فى ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولكن يتم اختراقها وذلك عن طريق تسجيل مبيعات وهمية وقبل تحققها وزيادة قيمة المخزون من خلال تسجيل مخالف للمبادئ المحاسبية .

شكل رقم (٢) الاختلاف بين التحفظ والتعسف والاحتيال

المصدر : إعداد الباحث

٣/١/٣ التلاعب فى الأرباح بين المعالجة المتعسفة والمتحفظة :

أشارت إحدى الدراسات إلى أنه يمكن التلاعب فى معالجة بعض عناصر القوائم المالية على النحو التالى :-

(محمد عبد الفتاح محمد عبد الفتاح ، ٢٠٠٧ ، نقلاً عن Greaning, H., 2004)

---

* يلاحظ إطلاق لفظ منهج على التحفظ المحاسبى مخالفاً بعض الآراء المختلفة ، وذلك للتأكيد على إتباع التحفظ المحاسبى فى كل أعمال وخطط الإدارة .

العنصـــر	المعالجة المتعسفة والتى تؤدى إلى زيادة الربح	المعالجة المتحفظة والتى تؤدى إلى تخفيض الربح
١ – المخـــزون	تعتمد على استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً فـــى تســـعير المنصـــرف مـــن المخزون .	تعتمد على استخدام طريقة الوارد أخيـــراً صـــادر أولاً وتسعير المنصـــرف مـــن المخزون .
٢ – الإهــلاك	تعتمد على استخدام طريقـــة القسط الثابت مع المغالاة فى تقدير قيمة الأصـــل كخـــردة وزيادة العمر الإنتاجى للأصل	تعتمـــد علـــى اســـتخدام الطريقـــة المعجلـــة مـــع تخفيض فى قيمة الخـــردة والعمر الإنتاجى للأصل .
٣ – المخصصات المختلفة	تعتمد على استخدام وتقدير تلك المخصصات بصـــورة منخفضة .	تعتمد على تقدير قيمة تلك المخصصـــات بصـــورة مرتفعة .
٤ – تكاليف البحوث والتطوير والحملة الإعلانية	تعتمد فـــى رســـملة تلـــك التكاليف وتوزيعهـــا علـــى عدد معين من السنوات .	الاعتراف الفورى بها .
٥ – تكاليف الاقتراض	تعتمد على رســـملة تلـــك التكالف .	الاعتراف الفورى بها .
٦ – النفقات والالتزامات الحتملة	تعتمد على عـــدم تكـــوين مخصص لها .	تعتمد على عمل مخص لها والاعتراف بها .
٧ – الإيرادات	تعتمد على زيادتها بطـــرق غير شرعية عـــن طريـــق الاعتـــراف بالمبيعـــات وتسجيلها قبل تحققها .	تعتمـــد علـــى الاعتـــراف بالمبيعات فى حالة تحققها.

شكل رقم (٣) المعالجة المتعسفة والمتحفظة

٣/١/٤ العوامل المؤثرة على اختيار الإدارة للسياسة المحاسبية ومدى اتفاقها مع طبيعة التحفظ المحاسبى :

يمكن توضيح تلك العوامل فى الجدول التالى :-

م	العوامل المؤثرة على اختيار السياسة المحاسبة	المعالجة المحاسبية	مدى الاتفاق مع التحفظ	
			متحفظ	غير متحفظ
١	التكاليف السياسية (الأعباء الاجتماعية ، الضرائب ، سياسات التسعير ، أجور العاملين)	لجوء إدارة الشركة لتبنى السياسات المحاسبية والتى تظهر مستوى منخفض من الربح .	√	
٢	المديونية	- ارتفاع نسبة المديونية تبنى سياسات محاسبية تؤدى إلى زيادة الربح .		√
		- انخفاض نسبة المديونية تبنى سياسات محاسبية تؤدى إلى تخفيض الربح .	√	
٣	حوافز الإدارة	تبنى سياسات محاسبية تؤدى إلى زيادة الربح .		√

شكل رقم (٤) العوامل المؤثرة وعلاقتها بالتحفظ

ويرى الباحث بناء على ما سبق أنه يمكن الاستدلال على سريان التحفظ المحاسبى من عدمه بالممارسة العملية من خلال بعض السياسات المحاسبية التى تطبقها الشركات ، ونظراً لاستخدام الإدارة لما هو متاح لها من مرونة فى التقدير وحرية الاختيار بين سياسة متحفظة أو غير متحفظة كان لابد من إيجاد نظام يمنع الاختيار غير المبرر ويمكن القول أن أنسب نظام يحجم حرية الإدارة فى ذلك هو حوكمة الشركات .

٢/٣ التحفظ المحاسبى وحوكمة الشركات :

تعتبر حوكمة الشركات من العوامل التى تؤثر فى درجة التحفظ المحاسبى فوجود نظام حوكمة جيد وملزم يعنى المزيد من التدخل والإشراف من جانب المساهمين والجمعيات العمومية على مجالس الإدارة وأجهزتها التنفيذية من أجل الحد من الفساد المالى والانحراف الإدارى ، وعلى ذلك يمكن القول أن مركز اهتمام حوكمة الشركات هو سلوك الإدارة فى الشركة والذى يحاول تخفيض مستوى تجذر الإدارة فى التلاعب بإدارة الأرباح والبعد عن التحفظ المحاسبى . ولتحقيق مستوى جيد من درجة التحفظ المحاسبى بفعل حوكمة الشركات قام الاتحاد القومى لمديرى الشركات ومؤسسة إيرنست بوضع الوصايا العشر التالية : (عدنان حيدر درويش ، ٢٠٠٧)

١ - التفكير فى إضافة أشخاص خارجيين مستقلين لملء الفجوات فى الخبرة ولضمان إشراف أكثر استقلالاً على اتخاذ القرارات فى مجلس الإدارة .

٢ - التفكير فى جميع مراحل تطور المنشأة فى إنشاء لجنة دائمة للمراجعة أو لجنة دائمة لتحديد المرتبات والترشيحات أو كل هذه اللجان للتركيز بشكل أكبر على تلك الموضوعات .

٣ - ضرورة الموازنة بين التركيز على التخطيط الاستراتيجى والإشراف القوى على النواحى الرئيسية مثل إدارة المخاطر والموارد البشرية وتداول المناصب الإدارية .

٤ - وضع آلية يمكن عن طريقها تحديد الاختصاصات والسلطات التى يحتاج إليها مجلس الإدارة والتأكد من حصول المجلس عليها .

٥ - عند البحث عن أعضاء جدد لمجلس الإدارة يجب السعى إلى ضم مرشحين من ذوى النزاهة والخبرة فى الصناعة والاتصالات القوية .

٦ - وضع إرشادات للعمل فى مجلس الإدارة مع التأكد من قيام أعضاء مجلس الإدارة المحتملين بتخصيص الوقت اللازم للعمل فى المجلس .

٧ - زيادة درجة الأداء عن طريق زيادة عدد الاجتماعات وزيادة الوقت المخصص للإعداد للاجتماعات .

٨ - التركيز على المعلومات ولكن مع التركيز فى الوقت نفسه على هيكل وآليات عمل مجلس الإدارة .

٩ - التفكير فى تحديد مستوى معين كحد أدنى لملكية أعضاء مجلس الإدارة من أسهم المنشأة لتحقيق قدر أكبر من التوازن بين مصالحهم ومصلحة الشركة وأصحابها .

١٠- إتباع الوصايا السابقة بقدر من الحساسية يتناسب مع مستوى نضج الشركة والبحث عن الحلول الأفضل ملاءمة لمرحلة الحياة التى بلغتها الشركة .

ويتوقع الباحث فى ظل تلك المسئولية الملقاة على الإدارة التنفيذية ، والوصايا العشر السابقة ، أن تقوم بإتباع سياسات متحفظة فى إعداد القوائم المالية لمواجهة تكاليف النزاعات والتقاضى ويتوقع أيضاً أن الشركات التى لا يوجد بها غش فى التقارير المنشورة هى تلك التى يتكون مجلس إدارتها من أعضاء غير تنفيذيين . ويتوقع الباحث زيادة درجة التحفظ المحاسبى بعد تطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات والالتزام بها . ولمعرفة الإجابة على تلك التوقعات سوف ينتقل الباحث إلى المبحث التالى الخاص بالدراسة الميدانية .

المبحث الرابع

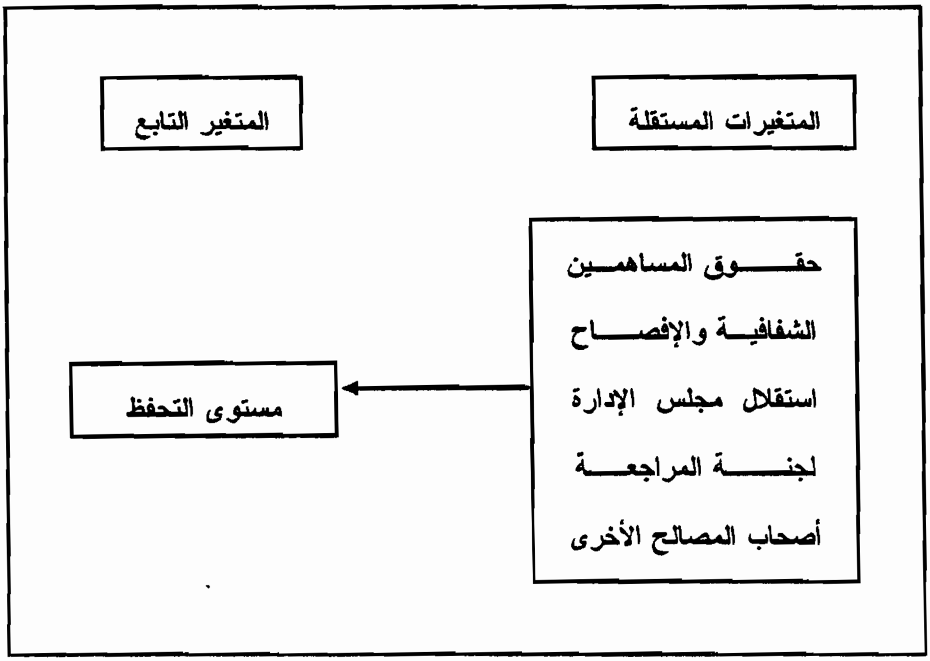
الدراسة الميدانية

١/٤ هدف الدراسة الميدانية :

تهدف الدراسة الميدانية إلى التعرف على أثر آليات حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبى وأى من تلك الآليات أكثر تأثيراً على التحفظ المحاسبى ولتحقيق ذلك سوف تسعى الدراسة إلى اختيار الفرض الرئيسى التالى :-

" تؤثر آليات حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبى وبدرجات متساوية "

وسوف يتم اختبار خمسة آليات لحوكمة الشركات فى الدراسة وهى : حقوق المساهمين ، الشفافية والإفصاح ، استقلال مجلس الإدارة ، لجنة المراجعة ، أصحاب المصالح الأخرى . كما يتضح فى الشكل التالى :-



شكل رقم (٥) إطار الدراسة ومتغيراته المستقلة والتابعة

وبناء على المتغيرات المستقلة وبيان مدى علاقاتها بالتحفظ المحاسبى ، سوف يتم تقسيم الفرض الرنيسى إلى الفروض الفرعية التالية (فى صورة الفرض البديل) :-

ف ١ : توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حقوق المساهمين ومستوى التحفظ المحاسبى .

ف ٢ : توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الشفافية والإفصاح ومستوى التحفظ المحاسبى .

ف ٣ : توجد علاقة ارتباط إيجابية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة ومستوى التحفظ المحاسبى .

ف ٤ : توجد علاقة ارتباط إيجابية بين وجود لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبى .

ف ٥ : توجد علاقة ارتباط إيجابية بين التوازن بين أصحاب المصالح الأخرى ومستوى التحفظ المحاسبى .

٢/٤ عينة الدراسة :

تم اختيار عينة الدراسة على أساس تحكمى، حيث قام الباحث باختيار ٧٤ شركة من الشركات المسجلة والنشطة بالبورصة ويعتقد الباحث أن هذا الحجم يعد مقبول فى ضوء أن عدد الشركات المقيدة فى السوق المصرى فى البورصة بلغ ٣٣٣ شركة وتم توزيع مفردات العينة على القطاعات فى الجدول رقم (١) :

مسلسل	القطاع	العدد	النسبة
١	التشييد ومواد البناء	١٧	٢٩%
٢	الأغذية والمشروبات	١٣	١٧%
٣	السياحة والترفيه	٤	٥ %
٤	الكيماويات	٤	٥ %
٥	المنتجات المنزلية والشخصية	٦	٧ %
٦	الرعاية الصحية والأدوية	٦	٧ %
٧	العقارات	٦	٧ %

مسلسل	القطـــــــــاع	العـدد	النسبـة
٨	الاتصـــــالات	٣	٤ %
٩	الموارد الأساسية	٧	٩ %
١٠	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٨	%١٠
	إجمـــــــالى	٧٤	%١٠٠

جدول رقم (١)

توزيع مفردات العينة على القطاعات التى تنتمى إليها

٣/٤ فـترة الدراسة :

حدد الباحث فترة الدراسة بالسنة المالية المنتهية فى ٢٠١٠/١٢/٣١ وقد تم اختيار هذه الفترة باعتبارها من أحدث الفترات والمتاحة وقت إعداد البحث .

٤/٤ آداة الدراسة :

استخدم الباحث قائمة الاستقصاء كأداة للحصول على البيانات اللازمة لاختبار صحة أو عدم صحة فروض الدراسة ، وقد تم استخدام مقياس ليكرت ذو الخمسة نقاط فى تحويل إدراكات المسئولين الوصفية إلى قيم كمية وتم توزيع القائمة على كل مـن رئيس القطاع المالى فى كل شركة ويصبح إجمالى القوائم الموزعة ٧٤ إستبانه .

٥/٤ قياس متغيرات الدراسة :

تم استخدام قائمة الاستقصاء السابق ذكرها فى قياس متغيرات الدراسة فى الشركات المساهمة محل التطبيق على النحو التالى :-

أولاً : قياس المتغير التابع :

يتمثل هذا المتغير فى درجة أو مستوى التحفظ المحاسبى وقد تم قياس هذا المتغير بأسلوبين :

الأسلوب الأول : قياس عن طريق بيانات فعلية للقوائم المالية لعام ٢٠١٠ باستخدام المقياس الذى قدمه (Beaver & Ryan, 2000) وهو نسبة القيمة السوقية لصافى الأصول (حقوق الملكية) إلى نسبة القيمة الدفترية لصافى الأصول (حقوق

الملكية) وكلما زادت هذه النسبة عن الواحد الصحيح كلما دلت على زيادة التحفظ وإذا قلت عن الواحد الصحيح دلالة على عدم وجود تحفظ فى القوائم المنشورة .

الأسلوب الثانى : قياس عن طريق مجموعة من العبارات والتى تم صياغتها اعتماداً على البديل المحاسبى أو السياسات المحاسبية التى تستخدمها الشركة فى تقييم بعض العناصر هل متحفظة أم غير متحفظة وذلك من خلال طرح مجموعة السياسات المحاسبية والتعرف على السياسة التى تتبعها الشركة .

ثانياً : قياس المتغيرات المستقلة :

تم قياس هذه المتغيرات باستخدام مدى معين يعكس الأهمية النسبية التى تلعبها هذه المتغيرات فى التأثير على التحفظ المحاسبى . ويتمثل المدى المعين فى قياس متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة فى مقياس ليكرت الدرجى ذو الخمسة نقاط كما سبق ذكره .

٦/٤ توصيف متغيرات الدراسة :

تم توصيف متغيرات الدراسة التى تغطيها قائمة الاستقصاء على النحو التالى:-

Y : المتغير التابع والذى يتمثل فى التحفظ المحاسبى .

X_i : المتغيرات المستقلة المرتبطة بحوكمة الشركات والتى تتمثل فى مجموعة المتغيرات الفرعية الخمسة التالية :-

X_1 : حقوق المساهمين وأثرها على التحفظ المحاسبى .

X_2 : الإفصاح والشفافية وأثرها على التحفظ المحاسبى .

X_3 : استقلال مجلس الإدارة وأثرها على التحفظ المحاسبى .

X_4 : لجنة المراجعة وأثرها على التحفظ المحاسبى .

X_5 : المحافظة على أصحاب المصالح وأثرها على التحفظ المحاسبى .

وتم توصيف متغيرات الدراسة التى تغطيها نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية لقياس التحفظ المحاسبى على النحو التالى :

X_1 : قطاع التشييد ومواد البناء .

X_2 : قطاع الأغذية والمشروبات .

X_3 : قطاع السياحة والترفيه .

X_4 : قطاع الكيماويات .

X_5 : قطاع المنتجات المنزلية والشخصية .

X_6 : قطاع الرعاية الصحية والأدوية .

X_7 : قطاع العقـــارات .

X_8 : قطاع الاتصالات .

X_9 : قطاع الموارد الأساسية .

X_{10} : قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات .

٧/٤ مصادر بيانات الدراسة :

اعتمد الباحث فى قياس التحفظ المحاسبى للقطاعات محل الدراسة على نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية* وتم الحصول على تلك النسبة من الموقع الالكترونى التالى :-

www.mubasher.info/case/market/marketwatch.aspx

٨/٤ الأساليب الإحصائية المطبقة فى الدراسة :

قد تم تشغيل البيانات التى تم جمعها باستخدام البرنامج الإحصائى المعروف (SPSS. V. 19) .

٩/٤ نتائج الدراسة :

تم الحصول على مستوى المعنوية بين القطاعات المختلفة ومستوى المعنوية بين كل قطاع وآخر والحد الأدنى والأعلى لمستوى المعنوية والمتوسطات الحسابية لنسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية لكل شركة من الشركات التابعة لكل قطاع من القطاعات فى كل من الجداول – رقم (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥) – التالية :-

* يصبح القطاع متحفظاً إذا كانت النسبة أكبر من الواحد الصحيح والعكس .

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Stg.
Between Groups	٢٥,١٦٦	١٠	٢,٥١٧	٢,٠٤٥	٠,٠٤١
Within Groups	٨٧,٣٨١	٧١	١,٢٣١		
Total	١١٢,٥٤٦	٨١			

جدول رقم (٢)

الفروق المعنوية بين القطاعات

Descriptives

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval for Mean	
					Lower Bound	Upper Bound
١	١٧	٢,١٢٢٤	٠,٨٩٨٢٢	٠,٢١٧٨٥	١,٦٦٠٥	٢,٥٨٤٢
٢	١٣	١,٧٤٤٦	١,٠٠٢٢٥	٠,٢٧٧٩٧	١,١٣٩٠	٢,٣٥٠٣
٣	٤	٠,٦١٢٥	٠,٢٩٤٠٩	٠,١٤٧٠٥	٠,١٤٤٥	١,٠٨٠٥
٤	٤	٢,٩١٠٠	١,٨٤٧٤٧	٠,٩٢٣٧٣	٠,٠٢٩٧	٥,٨٤٩٧
٥	٦	٠,٧٨٠٠	٠,٣٦٩٢٢	٠,١٥٠٧٣	٠,٣٩٢٥	١,١٦٧٥
٦	٦	١,٤٤٦٧	٠,٢٧٩٦٩	٠,١١٤١٨	١,١٥٣١	١,٧٤٠٢
٧	٦	١,٦٠٨٣	٢,٠١٣٨٧	٠,٨٢٢١٦	٠,٥٠٥١	٣,٧٢١٨
٨	٣	٢,٠٩٦٧	١,٢٥٥٤٤	٠,٧٢٤٨٣	١,٠٢٢٠	٥,٢١٥٤
٩	٧	١,٥٧٦٩	١,١٨٩٦٩	٠,٤٤٩٦٦	٠,٤٧٢٩	٢,٦٧٣١
١٠	٨	٢,١٢٠٠	١,٤٤٥٤٤	٠,٥١١٠٤	٠,٩١١٦	٣,٣٢٨٤
Total	٧٤	١,٦٨٣٤	١,١٧٨٧٥	٠,١٣٠١٧	١,٤٢٤٤	١,٩٤٢٤

جدول رقم (٣)

الحد الأدنى والحد الأعلى للفرق المعنوى بين القطاعات

Multiple Comparisons

(I)x^2	(J)x^2	Mean Difference (I – J)	Std. Error	Stg.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
١	٢	٠,٣٧٧٧٤	٠,٤٠٨٧٤	٠,٣٥٩	٠,٤٣٧٣	١,١٩٢٧
	٣	١,٥٠٩٨٥	٠,٦١١٦٥٠	٠,٠١٧	٠,٢٨٠٦	٢,٧٣٩١
	٤	٠,٧٨٧٦٥	٠,٦١١٦٥٠	٠,٢٠٦	٢,٠١٦٩	٠,٤٤١٦
	٥	١,٣٤٢٣٥	٠,٥٢٦٨٠	٠,٠١٢	٠,٢٩٢٠	٢,٣٩٢٨
	٦	٠,٦٧٥٦٩	٠,٥٢٦٨٠	٠,٢٠٤	٠,٣٧٤٧	١,٧٢٦١
	٧	٠,٥١٤٠٢	٠,٥٢٦٨٠	٠,٣٣٣	٠,٥٣٦٤	١,٥٦٤٤
	٨	٠,٠٢٥٦٩	٠,٦٩٤٧٢	٠,٩٧١	١,٣٥٩٥	١,٤١٠٩
	٩	٠,٥٤٩٥٠	٠,٤٩٨٢١	٠,٢٧٤	٠,٤٤٣٩	١,٥٤٢٩
	١٠	٠,٠٠٢٣٥	٠,٤٧٥٦٤	٠,٩٩٦	٠,٩٤٦٠	٠,٩٥٠٨
٢	١	٠,٣٧٧٧٤	٠,٤٠٨٧٤	٠,٣٥٩	١,١٩٢٧	٠,٤٣٧٣
	٢	١,١٣٢١٢	٠,٦٣٤٣١	٠,٠٧٩	٠,١٣٢٧	٢,٣٩٦٩
	٤	١,١٦٥٣٨	٠,٦٣٤٣١	٠,٠٧٠	٢,٤٣٠٢	٠,٠٩٩٤
	٥	٠,٩٦٤٦٢	٠,٥٤٧٥٣	٠,٠٨٢	٠,١٢٧١	٢,٠٥٦٤
	٦	٠,٢٩٧٩٥	٠,٥٤٧٥٣	٠,٥٨٨	٠,٧٩٣٨	١,٣٨٩٧
	٧	٠,١٣٦٢٨	٠,٥٤٧٥٣	٠,٨٠٤	٠,٩٥٥٥	١,٢٢٨٠
	٨	٠,٣٥٢٠٥	٠,٧١٠٥٧	٠,٦٢٢	١,٧٦٨٩	١,٠٦٤٨
	٩	٠,١٧١٧٦	٠,٥٢٠٠٨	٠,٧٤٢	٠,٨٦٥٣	١,٢٠٨٨
	١٠	٠,٣٧٥٣٨	٠,٤٩٨٥١	٠,٤٥٤	١,٣٦٩٤	٠,٦١٨٦
٣	١	١,٥٠٩٨٥	٠,٦١١٦٥٠	٠,٠١٧	٢,٧٣٩١	٠,٢٨٠٦
	٢	١,١٣٢١٢	٠,٦٣٤٣١	٠,٠٧٩	٢,٣٩٦٩	٠,١٣٢٧
	٤	٢,٢٩٧٥٠	٠,٧٨٤٤٥	٠,٠٠٥	٣,٨٦١٦	٠,٧٣٣٤
	٥	٠,١٦٧٥٠	٠,٧١٦١٠	٠,٨١٦	١,٥٩٥٤	١,٢٦٠٤
	٦	٠,٨٣٤١٧	٠,٧١٦١٠	٠,٢٤٨	٢,٢٦٢٠	٠,٥٩٣٧

Multiple Comparisons

$(I)x^2$	$(J)x^2$	Mean Difference (I – J)	Std. Error	Stg.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
	٧	٠,٩٩٥٨٣	٠,٧١٦١٠	٠,١٦٩	٢,٤٢٣٧	٠,٤٣٢٠
	٨	١,٤٨٤١٧	٠,٨٤٧٣٠	٠,٠٨٤	٣,١٧٣٦	٠,٢٠٥٣
	٩	٠,٩٦٠٣٦	٠,٦٩٥٣٤	٠,١٧٢	٢,٣٤٣٨	٠,٤٢٦١
	١٠	١,٥٠٧٥٠	٠,٦٧٩٣٥	٠,٠٣٠	٢,٨٦٢١	٠,١٥٢٩
٤	١	٠,٧٨٧٦٥	٠,٦١١٦٥٠	٠,٢٠٦	٠,٤٤١٦	٢,٠١٦٩
	٢	١,١٦٥٣٨	٠,٦٣٤٣١	٠,٠٧٠	٠,٠٩٩٤	٢,٤٣٠٢
	٣	٢,٢٩٧٥٠	٠,٧٨٤٤٥	٠,٠٠٥	٠,٧٣٣٤	٣,٨٦١٦
	٥	٢,١٣٠٠٠	٠,٧١٦١٠	٠,٠٠٤	٠,٧٠٢١	٣,٥٥٧٩
	٦	١,٤٦٣٣٣	٠,٧١٦١٠	٠,٠٤٥	٠,٠٣٥٥	٢,٨٩١٢
	٧	١,٣٠١٦٧	٠,٧١١٠	٠,٠٧٣	٠,١٢٦٢	٢,٧٢٩٥
	٨	٠,٨١٣٣٣	٠,٨٤٧٣٠	٠,٣٤٠	٠,٨٧٦١	٢,٥٠٢٨
	٩	١,٣٣٧١٤	٠,٦٩٥٣٤	٠,٠٥٨	٠,٠٤٩٣	٢,٧٢٣٦
	١٠	٠,٧٩٠٠٠	٠,٦٧٩٣٥	٠,٢٤٩	٠,٥٦٤٦	٢,١٤٤٦
٥	١	١,٣٤٢٣٥	٠,٥٢٦٨٠	٠,٠١٣	١,٣٩٢٨	٠,٢٩٢٠
	٢	٠,٩٦٤٦٢	٠,٥٤٧٥٣	٠,٠٨٢	٢,٠٥٦٤	٠,١٢٧١
	٣	٠,١٦٧٥٠	٠,٧١٦١٠	٠,٨١٦	١,٢٦٠٤	١,٥٩٥٤
	٤	٢,١٣٠٠٠	٠,٧١٦١٠	٠,٠٠٤	٢,٥٥٧٩	٠,٧٠٢١
	٦	٠,٦٦٦٦٧	٠,٦٤٠٥٠	٠,٣٠١	١,٩٤٣٨	٠,٦١٠٤
	٧	٠,٨٢٨٣٣	٠,٦٤٠٥٠	٠,٢٠٠	١,١٠٥٤	٠,٤٤٨٨
	٨	١,٣١٦٦٧	٠,٧٨٤٤٥	٠,٠٩٨	١,٨٨٠٨	٠,٢٤٧٥
	٩	٠,٧٩٢٨٦	٠,٦١٧٢٠	٠,٢٠٣	١,٠٢٣٥	٠,٤٣٧٨
	١٠	١,٣٤٠٠٠	٠,٥٩٩١٣	٠,٠٢٨	٢,٥٣٤٦	٠,١٤٥٤
٦	١	٠,٦٧٥٦٩	٠,٥٢٦٨٠	٠,٢٠٤	١,٧٢٦١	٠,٣٧٤٧

Multiple Comparisons

$(I)x^2$	$(J)x^2$	Mean Difference (I – J)	Std. Error	Stg.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
	٢	٠,٢٩٧٩٥	٠,٥٤٧٥٣	٠,٥٨٨	١,٣٨٩٧	٠,٧٩٣٨
	٣	٠,٨٣٤١٧	٠,٧١٦١٠	٠,٢٤٨	٠,٥٩٣٧	٢,٢٦٢٠
	٤	١,٤٦٣٣٣	٠,٧١٦١٠	٠,٠٤٥	٢,٨٩١٢	٠,٠٣٥٥
	٥	٠,٦٦٦٦٧	٠,٦٤٠٥٠	٠,٣٠١	٠,٦١٠٤٠	١,٩٤٣٨
	٧	٠,١٦١٦٧	٠,٦٤٠٥٠	٠,٨٠١	١,٤٣٨٨	١,١١٥٤
	٨	٠,١٥٠٠٠	٠,٧٨٤٤٥	٠,٤١٠	٢,٢١٤١	٠,٩١٤١
	٩	٠,١٢٦١٩	٠,٦١٧٢٠	٠,٨٣٩	١,٣٥٦٩	١,١٠٤٥
	١٠	٠,٦٧٣٣٣	٠,٥٩٩١٣	٠,٢٦٥	١,٨٦٨٠	٠,٥٢١٣
٧	٢	٠,٥١٤٠٢	٠,٥٢٦٨٠	٠,٣٣٣	١,٥٦٤٤	٠,٥٣٦٤
	٣	٠,٩٩٥٨٣	٠,٥٤٧٥٣	٠,٨٠٤	١,٢٢٨٠	٠,٩٥٥٥
	٤	١,٣٠١٦٧	٠,٧١٦١٠	٠,١٦٩	٠,٤٣٢٠	٢,٤٢٣٧
	٥	٠,٨٢٨٣٣	٠,٧١٦١٠	٠,٠٧٣	٢,٧٢٩٥	٠,١٢٦٢
	٦	٠,١٦١٦٧	٠,٦٤٠٥٠	٠,١٠٠	٠,٤٤٨٨	٢,١٠٥٤
	٧	٠,٤٨٨٣٣	٠,٦٤٠٥٠	٠,٨٠١	١,١١٥٤	١,٤٣٨٨
	٨	٠,٠٣٥٤٨	٠,٧٨٤٤٥	٠,٥٣٦	٢,٠٥٢٥	١,٠٧٥٨
	٩	٠,٦١٨٣٣	٠,٦١٧٢٠	٠,٩٥٤	١,١٩٥٢	١,٢٦٦١
	١٠	٠,٥١١٦٧	٠,٥٩٩١٣	٠,٣٩٦	٧٠٦٣*.١	٠,٦٨٣٠
٨	١	٠,٠٢٥٦٩	٠,٦٩٤٧٢	٠,٩٧١	١,٤١٠٩	١,٣٥٩٥
	٢	٠,٣٥٢٠٥	٠,٧١٠٥٧	٠,٦٢٢	١,٠٦٤٨	١,٧٦٨٩
	٣	١,٤٨٤١٧	٠,٨٤٧٣٠	٠,٠٨٤	٠,٢٠٥٣	٣,١٧٣٦
	٤	٠,٨١٣٣٣	٠,٨٤٧٣٠	٠,٣٤٠	٢,٥٠٢٨	٠,٨٧٦١
	٥	١,٣١٦٦٧	٠,٧٨٤٤٥	٠,٠٩٨	٠,٢٤٧٥	٢,٨٨٠٨
	٦	٠,٦٥٠٠٠	٠,٧٨٤٤٥	٠,٤١٠	٠,٩١٤١	٢,٢١٤١

Multiple Comparisons

$(I)x^2$	$(J)x^2$	Mean Difference (I – J)	Std. Error	Stg.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
	٧	٠,٤٨٨٣٣	٠,٧٨٤٤٥	٠,٥٣٦	١,٠٧٥٨	٢,٠٥٢٥
	٩	٠,٥٢٣٨١	٠,٧٦٥٥٤	٠,٤٩٦	١,٠٠٢٦	٢,٠٥٠٣
	١٠	٠,٠٢٣٣٣	٠,٧٥١٠٥	٠,٩٧٥	١,٥٢٠٩	١,٤٧٤٢
٩	١	٠,٥٤٩٥٠	٠,٤٩٨٢١	٠,٢٧٤	١,٥٤٢٩	٠,٤٤٣٩
	٢	٠,١٧١٧٦	٠,٥٢٠٠٨	٠,٧٤٢	١,٢٠٨٨	٠,٨٦٥٣
	٣	٠,٩٦٠٣٦	٠,٦٩٥٣٤	٠,١٧٢	٠,٤٢٦١	٢,٣٤٦٨
	٤	١,٣٣٧١٤	٠,٦٩٥٣٤	٠,٠٥٨	٢,٧٢٣٦	٠,٠٤٩٣
	٥	٠,٧٩٢٨٦	٠,٦١٧٢٠	٠,٢٠٣	٠,٤٣٧٨	٢,٠٢٣٥
	٦	٠,١٢٦١٩	٠,٦١٧٢٠	٠,٨٣٩	١,١٠٤٥	١,٣٥٦٩
	٧	٠,٠٣٥٤٨	٠,٦١٧٢٠	٠,٩٥٤	١,٢٦٦١	١,١٩٥٢
	٨	٠,٥٢٣١٨	٠,٧٦٥٥٤	٠,٤٩٦	٢,٠٥٠٣	١,٠٠٢٦
	١٠	٠,٥٤٧١٤	٠,٥٧٤١٦	٠,٣٤٤	١,٦٩٢٠	٠,٥٩٧٧
١٠	١	٠,٠٠٢٣٥	٠,٤٧٥٦٤	٠,٩٩٦	٠,٩٥٠٨	٠,٩٤٦٠
	٢	٠,٣٧٥٣٨	٠,٤٩٨٥١	٠,٤٥٤	٠,٦١٨٦	٠,٣٦٩٤
	٣	١,٥٠٧٥٠	٠,٦٧٩٣٥	٠,٠٣٠	٠,١٥٢٩	٢,٨٦٢١
	٤	٠,٧٩٠٠٠	٠,٦٧٩٣٥	٠,٢٤٩	٢,١٤٤٦	٠,٥٦٤٦
	٥	١,٣٤٠٠٠	٠,٥٩٩١٣	٠,٠٢٨	٠,١٤٥٤	٢,٥٣٤٦
	٦	٠,٦٧٣٣٣	٠,٥٩٩١٣	٠,٢٦٥	٠,٥٢١٣	١,٨٦٨٠
	٧	٠,٥١١٦٧	٠,٥٩٩١٣	٠,٣٩٦	٠,٦٨٣٠	١,٧٠٦٣
	٨	٠,٠٢٣٣٣	٠,٧٥١٠٥	٠,٩٧٥	١,٤٧٤٢	١,٥٢٠٩
	٩	٠,٥٤٧١٤	٠,٥٧٤١٦	٠,٣٤٤	٠,٥٩٧٧	١,٦٩٢٠
	١٠	١,١٣٠٠٠	٠,٥٥٤٦٩	٠,٠٤٥	٠,٠٢٤٠	٢,٢٣٦٠

جدول رقم (٤)

الفروق المعنوية بين كل قطاع وقطاع

وباستعراض كل من الجدول رقم (٢) يتضح أن هناك فرق معنوى بين القطاعات المختلفة وذلك لأن Sig (درجة المعنوية) ٠,٠٤١ وهى أقل من ٥% مستوى المعنوية والجدول رقم (٤) يتضح أن هناك فرق معنوى بين كل من قطاع التشييد والبناء وبين قطاع السياحة وقطاع المنتجات المنزلية والشخصية ولا يوجد فرق معنوى بين القطاعات الأخرى .

مسلسل	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10
١	٠,٩٥	١,٠٩	٠,٥٨	٢,٢٤	١,٢١	١,٦٤	١,٥٩	١,٧٥	٠,٧٦	١,٠٦
٢	٢,٨٢	٢,٣٩	٠,٢١	٠,٩١	٠,٣٢	١,١٩	٥,٦١	٣,٤٥	٠,٩٨	٢,٧٩
٣	١,٢٤	٤,١٠	٠,٨٠	٣,١٩	١,٠٣	١,٦٦	٠,٢٨	٠,٩٧	٢,٦٢	١,٧٠
٤	٠,٥٢	١,٠٤	٠,٨٦	٥,٣٠	١,٠١	١,٧٨	٠,٤١		٢,٣٨	٠,٦٤
٥	٣,١٣	٢,٤٠			٠,٧٤	١,١٢	٠,٨٤		٣,٣٥	٤,٨٠
٦	٢,٣٩	٢,٨٠			٠,٣٧	١,٢٩	٠,٩٢		٠,٦٨	٠,٨٠
٧	١,٣٠	٢,٣٩							٠,٢٤	٣,٤٠
٨	٠,٨٢	١,٢٣								١,٧٧
٩	٢,٥٨	١,١١								
١٠	٠,٦٣	٠,٧٣								
١١	٢,٥٤	٠,٩١								
١٢	٠,٦٧	٠,٨٥								
١٣	١,٤٦	١,٦٤								
١٤	٢,٦٨									
١٥	٢,٨٥									
١٦	٠,٥٣									
١٧	٢,٠٤									
المتوسط الحسابى	٢,١٢٢٤	١,٧٤٤٦	٠,٦١٢٥	٢,٩١٠٠	٠,٧٨	١,٤٤٦٧	١,٦٠٨٣	٢,٠٩٦٧	١,٥٧٢٣٩	٢,١٢

جدول رقم (٥)

المتوسط الحسابى لنسبة القيمة السوقية للدفترية لكل قطاع من القطاعات

وبناء على الجدول السابق يمكن معرفة أى من القطاعات متحفظاً وأى من القطاعات غير متحفظ وذلك من خلال المتوسط الحسابى للقيمة السوقية لكل قطاع ويمكن توضيح ذلك فى الجدول التالى :-

م	القطاع مرتب حسب الأعلى تحفظاً	المعالجة المحاسبية	مدى الاتفاق مع التحفظ	
			متحفظ	غير متحفظ
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨	التشييد ومواد البناء الكيماويات خدمات ومنتجات صناعية وسيارات الاتصالات الأغذية والمشروبات العقارات الموارد الأساسية الرعاية الصحية والأدوية	لجوء إدارة الشركة لتبنى السياسات المحاسبية والتى تظهر مستوى منخفض من الربح .	√	
م	القطاع غير المتحفظ			
١ ٢	المنتجات المنزلية والشخصية السياحة والترفيه	لجوء إدارة الشركة لتبنى السياسات المحاسبية والتى تظهر مستوى مرتفع من الربح .		√

جدول رقم (٦)

القطاعات المتحفظة وغير المتحفظة

ولتفسير سبب التحفظ فى القطاعات المتحفظة وعدم التحفظ فى القطاعات غير المتحفظة سوف يتم اختبار فروض الدراسة عن طريق قائمة الاستقصاء والتى تم إرسال جزء منها عن طريق البريد الالكترونى والبعض الآخر عن طريق الباحث شخصياً وتم استلام عدد ٥٥ استبانة من إجمالى ٧٤ وهى تمثل ٧٤% وهى نسبة مقبولة لإجراء الاختبار .

ولمعرفة أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبى تم تفريغ قائمة الاستقصاء فى الجدول التالى :-

قواعد الحوكمة	تؤثر جداً	تؤثر	لاأرى	لاتؤثر	لاتؤثر نهائياً	إجمالى
حقوق المساهمين	%٤٠	%٣٥	%١٠	%١٥	-	%١٠٠
الشفافية والإفصاح	%٦٠	%٣٠	% ٥	% ٥	-	%١٠٠
استقلال أعضاء مجلس الإدارة	%٧٠	%٢٠	% ٥	% ٥	-	%١٠٠
لجنة المراجعة	%٦٨	%١٥	%١٠	% ٧	-	%١٠٠
المحافظة على أصحاب المصالح	%٣٥	%٤٠	%١٦	% ٩	-	%١٠٠

جدول رقم (٧)

أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبى

وبدراسة تحليلية للجدول السابق يتضح أن جميع قواعد حوكمة الشركات تؤثر بدرجة عالية على التحفظ المحاسبى وبناء على ذلك نقبل صحة الفرض البديل قبولاً جزئياً وهو أن قواعد حوكمة الشركات تؤثر على درجة التحفظ المحاسبى ولكن ليس بدرجات متساوية ، حيث أن هناك آليات أكثر تأثيراً من آليات أخرى ، ويوضح الجدول التالى الآليات الأكثر تأثيراً :-

القواعد	نسبة التأثير على درجة التحفظ
١- استقلال أعضاء مجلس الإدارة	%٧٠
٢- لجنة المراجعة	%٦٨
٣- الشفافية والإفصاح	%٦٠
٤- حقوق المساهمين	%٤٠
٥- المحافظة على أصحاب المصالح	%٣٥

جدول رقم (٨)

أكثر القواعد تأثير على درجة التحفظ المحاسبى

وبدراسة تحليلية لكل من الجدول رقم ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ يتضح أن هناك علاقة ارتباط بين قواعد حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبى فى كل من قطاع التشييد والبناء والكيماويات والاتصالات والأغذية والمشروبات والعقارات والموارد الأساسية والرعاية الصحية والأدوية وهناك علاقة ارتباط سلبية بين قواعد حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبى فى كل من قطاع السياحة والترفيه والمنتجات المنزلية والشخصية .

النتائج والتوصيات :

أولاً : النتائج :

١ - حوكمة الشركات تؤثر على درجة التحفظ المحاسبى .

٢ - مركز اهتمام حوكمة الشركات هو سلوك الإدارة .

٣ - حوكمة الشركات تمنع التقارير المالية الاحتيالية من خلال التحفظ المحاسبى .

٤ - هناك علاقة ارتباط إيجابية بين قواعد حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبى .

٥ - أكثر القطاعات تحفظاً قطاع التشييد ومواد البناء وأقلها تحفظاً قطاع الرعاية الصحية والأدوية .

٦ - هناك قطاعات غير متحفظة وهى قطاع السياحة والترفيه وقطاع المنتجات المنزلية والشخصية .

٧ - أكثر قواعد حوكمة الشركات تأثيراً على درجة التحفظ المحاسبى استقلال مجلس الإدارة وأقلها المحافظة على أصحاب المصالح الأخرى .

ثانياً : التوصيات :

بناء على النتائج السابقة يوصى الباحث بما يلى :-

١ - ضرورة تأكيد هيئة سوق المال المصرية على مزيد من التحفظ المحاسبى .

٢ - الرجوع إلى منهج الحيطة والحذر بعد ما تم الابتعاد عنه فى بعض الشركات .

٣ - التأكيد على الالزام بقواعد الحوكمة لما لها من تأثير إيجابى على التحفظ المحاسبى .

المراجع

(أ) باللغة العربية:

١ - أبوالخير ، مدثر طه " المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبى بالتطبيق على الشركات المتداولة فى سوق الأسهم المصرية ، التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول ، ٢٠٠٨ ، ص ١ – ٥٧ .

٢ - الحيالى ، وليد " نظرية المحاسبة " ، الأكاديمية العربية المفتوحة ، الدنمارك، نيسان ٢٠٠٨ .

٣ - الشيرازى ، عباس مهدى ، نظرية المحاسبة ، دار السلاسل ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ .

٤ - العادلى ، يوسف عوض والعظمة ، محمد أحمد ، المحاسبة المالية ، المجلد الأول ، المحاسبة عن الأصول ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٦ .

٥ - الهيئة العامة لسوق المال ، دليل الممارسات الخاطئة فى المحاسبة والمراجعة والإفصاح ، مارس ٢٠٠٣ ، ص ١ – ٢٧ .

٦ - حسين ، نظام " نظرية المحاسبة " ٢٠٠٧ متاح :
www.geocities.com/irimawi/

٧ - خليل ، عبد الفتاح أحمد على " التأصيل العلمى لمفهوم وقياس التحفظ المحاسبى فى ضوء الاتجاهات المعاصرة للفكر المحاسبى ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة (فرع بنى سويف) ، جامعة القاهرة ، العدد الثانى ، ٢٠٠٣ ، ص ٧٣٠ – ٧٨٦ .

٨ - درويش ، عدنان حيدر ، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة ، اتحاد المصارف العربية ، ٢٠٠٧ .

٩ - شاهين ، على عبد الله " النظرية المحاسبية " برنامج الماجستير فى المحاسبة والتمويل ، بدون ناشر ، بدون تاريخ .

١٠ - شتيوى ، أيمن أحمد " تأثير مخاطر الدعاوى القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبى فى الشركات المتهمة بالتلاعب بالتطبيق على سوق الأسهم

المصرية، مجلة الإدارة العامة ، الرياض ، السعودية ، المجلد الخمسون ، العدد الرابع ، سبتمبر ٢٠١٠ ، ص ١ - ٥١ .

١١ - عبيد ، إبراهيم السيد " دور الاستثمار المؤسسى فى زيادة درجة التحفظ فى القوائم المالية المنشورة : دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة فى السوق المالية السعودية ، الندوة الثانية عشر لتطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية ، كلية إدارة الأعمال ، جامعة الملك سعود ، مايو ٢٠١٠ ، ص ١ - ٣٧ .

١٢- فواز ، سفير القثامى ، توفيق عبد المحسن الخيال ، إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة السعودية(دراسة تطبيقية)، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية ، العدد رقم (١) ، المجلد رقم (٤٧) ، يناير ٢٠١٠ .

١٣- محمد ، محمد عبد الفتاح " إطار مقترح لتحقيق موضوعية تقرير مراقب الحسابات فى ضوء ممارسات إدارة الأرباح - دراسة ميدانية ، مجلة الفكر المحاسبى ، قسم المحاسبة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثانى، ٢٠٠٧ .

(٣) **<u>باللغة الإنجليزية</u>** :

1 - Adam, T., & Gopal, V., The Investment Opportunity Set and Its Proxy for Variable, **Journal of Financial Research**, 31 (1), 2008, PP. 41 – 63.

2 - Ahmed et al., The Role of Accounting Conservatism in Mitigating Bondholder – Shareholder Conflicts Over Divident Policy and in Reducing Debt Costs, **The Accounting Review**, Vol. 77, 2003, PP. 867 – 890.

3 - Ahmed, A., and Duellman, S., Accounting Conservatism and Board of Director Characteristics : An Empirical Analysis, **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 43, 2007, PP. 411 – 431.

4 - Al – Khabash, & A., Al – Thaneibat, A., Earnings Management Practices from the Perspective of External and Internal Auditors

Evidence from Jordan, Managerial Auditing Journal, 24 (1),PP. 58 – 80.

5 - Ball, R., Is Accounting Conservatism Clue to Debt Equity Markets ? An International Test of Contracting and Value Relevance, Theories of Accounting, 2005 Available From www. Ssrn.com

6 - Beaseley, M. S., An Empirical Analysis of The Relation Between The Board of Director Composition and Financial Statement Fraud, The Accounting Review, 1996, 17 (4), PP. 443 – 465.

7 - Beaver and Ryan, Conditional and Unconditional Conservatism Concepts and Modeling, Review of Accounting Studies Conference, Sep. 2005, Available From www.proquest.com.

8 - Beaver, W., & Ryan, S., Biases and Lags in Book Value and Their Effects on the Ability of the Book – to – Market Ratio to Predict Book Return on Equity, Journal of Accounting Research, Vol. 2000, PP. 127 – 148.

9 - Beekes, W., & Others, The Link Between Earnings Timeliness, Earnings Conservatism, and Board Composition Evidence for the UK, Corporate Governance, Vol. 12, 2004, PP. 47 – 51.

10- Beja, A., & Weiss, D., Some Informational Aspects of Conservatism, European Accounting Review, Vol. 15, 2006, PP. 585 – 612.

11 - Chung, H., & Wynn, J., Managerial Legal Liability Converage and Earning Conservatism, Journal of Accounting and Economics, Vol. 46, 2008, PP. 135 – 161.

12 - Givoly, D., et al., Measuring Reporting Conservatism, The Accounting Review, 2007, 82 (1), PP. 65 – 106.

13- Greuning, H., **International Financial Reporting Standards : A practical Guide**, The World Bank, Washington D. C., 2004.

14 - Helbok, G., & Walker, M., On The Nature and Rationality of Analysts Forecasts Under Earnings Conservatism, **The British Accounting Review**, Vol. 36, 2004, PP. 45 – 68.

15- Krishnan, G., & Visvanathan, G., Does the Sox Definition of an Accounting Expert Matter ? The Association Between Audit Committee Directors Accounting Expertise and Accounting Conservation, **Contemporary Accounting Research**, Vol. 25, 2008, PP. 6 - 30.

16- Lobo, G. & Zhou, J., Did Conservatism in Financial Reporting Increase After the Sarbanes – Oxley Act ? Initial Evidence, **Accounting Horizons**, Vol. 20, 2006, PP. 57 – 73.

17- Marciukaityte, D., and Others, Governance and Performance Changes after Accusation of Corporate Fraud, **Financial Analysts Journal**, Vol. 62 (3), 2006, PP. 32 – 41.

18- Mason, L., The Impact of Accounting Conservatism on the Magnitude of Differential Information Content of Cash Flows and Accruals, **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, Vol. 19, 2004, PP. 249 – 261.

19- Penman, S. & Zhang, X Accounting Conservatism, The Quality of Earnings, and Stock Returns, **The Accounting Review**, Vol. 77, 2002, PP. 237 – 264.

20- Roychowdhury, S., & Watts, R., Asymmeric Timeliness of Earnings Market – to – Book and Conservatism in Financial Reporting, **Journal of Accounting and Economics**, 44, 2007, PP. 2 – 31.

21- Watts, R., Conservatism in Accounting Part 1 : Explanations and Implications, **Accounting Horizons**, Vol. 17, 2003, PP. 207 – 221.

22- Zhang, X., Conservative Accounting and Equity Valuation, **Journal of Accounting and Economics**, 29, 2000, PP. 125 – 149.

ملاحق الدراسة

عينـــــة الدراسة

م	اســـــم الشركــــــة	القطـــاع
١	السويس للأسمنت	التشييـــد ومـواد البنـــاء
٢	مصر للأسمنت – قنا	" " "
٣	البويات والصناعات الكيماوية	" " "
٤	أكرو مصر للشدات والسقالات المعدنية	" " "
٥	القومية للأسمنت	" " "
٦	النصر للأعمال المدنية	" " "
٧	أسمنت سيناء	" " "
٨	مصر بنى سويف للأسمنت	" " "
٩	العربية للخزف	" " "
١٠	الجيزة العامة للمقاولات	" " "
١١	المصرية لتطوير صناعة البناء	" " "
١٢	جنوب الوادى للأسمنت	" " "
١٣	العربية للمحابس	" " "
١٤	أسمنت بورتلاند طرة المصرية	" " "
١٥	أوراسكوم للإنشاء والصناعة	" " "
١٦	الصعيد العامة للمقاولات	" " "
١٧	الحديثة للمواد العازلة	" " "
١	مصر للزيوت والصابون	الأغذيـــــة والمشروبـــات
٢	النصر لتصنيع الحاصلات الزراعية	" "
٣	الاسماعيلية مصر للدواجن	" "
٤	المصرية لصناعة النشا والجلوكوز	" "
٥	الدلتا للسكر	" "
٦	المصرية للأغذية – بسكو مصر	" "
٧	جهينة للصناعات الغذائية	" "
٨	مطاحن شرق الدلتا	" "
٩	مطاحن مصر العليا	" "

القطـــاع	اســــم الشركـــــة	م
،، ،،	أجواء للصناعات الغذائية – مصر	١٠
،، ،،	الزيوت المستخلصة ومنتجاتها	١١
،، ،،	مطاحن مصر الوسطى	١٢
،، ،،	مطاحن وسط وغرب الدلتا	١٣
السياحـــة والترفيـــه	رواد السياحة - رواد	١
،، ،،	رمكو لإنشاء القرى السياحية	٢
،، ،،	التعمير السياحى	٣
،، ،،	المصرية للمنتجات السياحية	٤
الكيمـــــــاويات	كفر الزيات للمبيدات والكيماويات	١
،،	المالية والصناعات المصرية	٢
،،	سيدى كرير للبتروكيماويات	٣
،،	الصناعات الكيماوية المصرية – كيما	٤
المنتجات المنزلية والشخصية	النيل لحليج الأقطان	١
،، ،، ،،	النصر للملابس والمنسوجات – كابو	٢
،، ،، ،،	جولدن تكس للأصواف	٣
،، ،، ،،	النساجون الشرقيون للسجاد	٤
،، ،، ،،	العامة لمنتجات الخزف والصينى	٥
،، ،، ،،	العربية وبولفارا للغزل والنسيج	٦
الرعايـــة الصحية والأدويـــة	النيل للأدوية والصناعات الكيماوية	١
،، ،، ،،	العامرية للصناعات الدوائية	٢
،، ،، ،،	المصرية الدولية للصناعات الدوائية – ايبكو	٣
،، ،، ،،	العربية للأدوية والصناعات الكيماوية	٤
،، ،، ،،	ممفيس للأدوية	٥
العقـــــــارات	الشمس للإسكان والتعمير	١
،،	العامة لاستصلاح الأراضى والتنمية والتعمير	٢
،،	مجموعة طلعت مصطفى القابضة	٣
،،	بالم هيلز للتعمير	٤

م	اســــــم الشركـــــــــة	القطـــــاع
٥	التعمير والاستشارات الهندسية	،،
٦	السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار	،،
١	أوراسكوم تليكوم القابضة	الاتصـــــــــــــــالات
٢	المصرية لخدمات التليفون المحمول – موبينيل	،،
٣	المصرية للاتصالات	،،
١	آسيك للتعدين	المـــــــوارد الأساسيـــــة
٢	مصر للألومنيوم	،، ،،
٣	الحديد والصلب المصرية	،، ،،
٤	الآلومنيوم العربية	،، ،،
٥	العامة لصناعة الورق – راكتا	،، ،،
٦	حديد عــز	،، ،،
٧	مصر الوطنية للصلب	،، ،،
١	السعودية اليكترك	الخدمات والمنتجات لصناعية والسيارات
٢	الخدمات الملاحية والبترولية	،، ،، ،، ،،
٣	النصر لصناعة المحولات – ماكو	،، ،، ،، ،،
٤	الكابلات الكهربائية المصرية	،، ،، ،، ،،
٥	العربية المتحدة للشحن والتفريغ	،، ،، ،، ،،
٦	الشروق الحديثة للطباعة والتغليف	،، ،، ،، ،،
٧	السويس للأكياس	،، ،، ،، ،،
٨	يونيفرسال لصناعة مواد التعبئة والتغليف	،، ،، ،، ،،

ملاحظـــــات :

١ - تم الحصول على مسميات القطاعات التابعة له الشركات من موقع معلومات مصر مباشر :

www.mubasher.info/case/market/marketwatch.aspx

٢ - تم ترتيب الشركات التابعة لكل قطاع حسب نسبة القيمة السوقية للدفترية الواردة فى الجدول رقم (٥) .

السيد الأستاذ / المدير المالى بالشركة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإعداد دراسة عن أثر آليات حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبى (الحيطة والحذر) – دراسة نظرية تطبيقية . الرجاء من سيادتكم المساعدة فى الإجابة على قائمة الاستقصاء المرفقة علماً بأن الإجابات سوف تكون سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمى ونشكر لسيادتكم حسن التعاون .

الباحث

دكتور / أحمد رجب عبد الملك

أستاذ المحاسبة المساعد بجامعة سوهاج

محمول : ٠١٨٣٨٢٩٠٧٣

الجزء الأول :

س ١ : أى من البدائل المحاسبية تتبعها الشركة فى العناصر التالية ؟ :

بيـــان	قسط ثابت	قسط متناقص	أخرى
١- إهلاك الأصول الثابتة			

بيـــان	التكلفة أو السوق	أخرى
٢- مخزون آخر الفترة		

بيـــان	ما يرد أولا يصرف أولا	ما يرد أخيرا يصرف أولا	المتوسط المرجح
٣- تسعير المنصرف			

بيـــان	رسملة التكلفة	الاعتراف الفورى	أخرى
٤- تكاليف البحوث والتطوير			
٥- تكاليف الإعلان طويل الأجل			
٦- تكاليف الاقتراض			

بيـــان	تقدير مخصصات مرتفعة	تقدير مخصصات منخفضة	أخرى
٧- مخصص الديون المشكوك فيها			
٨- مخصص النزاعات والتقاضى			

أخرى	عدم تكوين مخصص	تكوين مخصص	بيـــــان
			٩- النفقـــــــــات والالتزامـــــات المحتملة

أخرى	تقدير منخفض	تقدير مرتفع	بيـــــان
			١٠- العمـــــــــر الإنتاجى للأصل

الجزء الثانى :

س ٢ : إلى أى مدى ترى أن آليات حوكمة الشركات تـــؤثر علـــى درجـــة الـــتحفظ المحاسبى ؟

لا تؤثر نهائياً	لا تؤثر	لا ترى	تؤثر	تؤثر جداً	آليات الحوكمة
					حقوق المساهمين
					الشفافية والإفصاح
					استغلال أعضاء مجلس الإدارة
					لجنة المراجعـــــة
					المحافظة على أصحاب المصالح